الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحى الونشريسي – تيسمسيلت –
معهد اللّغات والآداب
قسم اللّغة العربية وآدابها

مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر في اللّغة العربية وآدابها
تخصص لسانيات عربية تطبيقية موسومة بـــــ :

اللّبس في النّحو العربي

دراسة في تراكيب النّص القرآني

إعداد:
- حيسب عائشة
- دريوش خديجة

إشراف:
الدكتور/ رزايقية محمود

الموسم الجامعي: 1436-1437هـ/2015-2016م

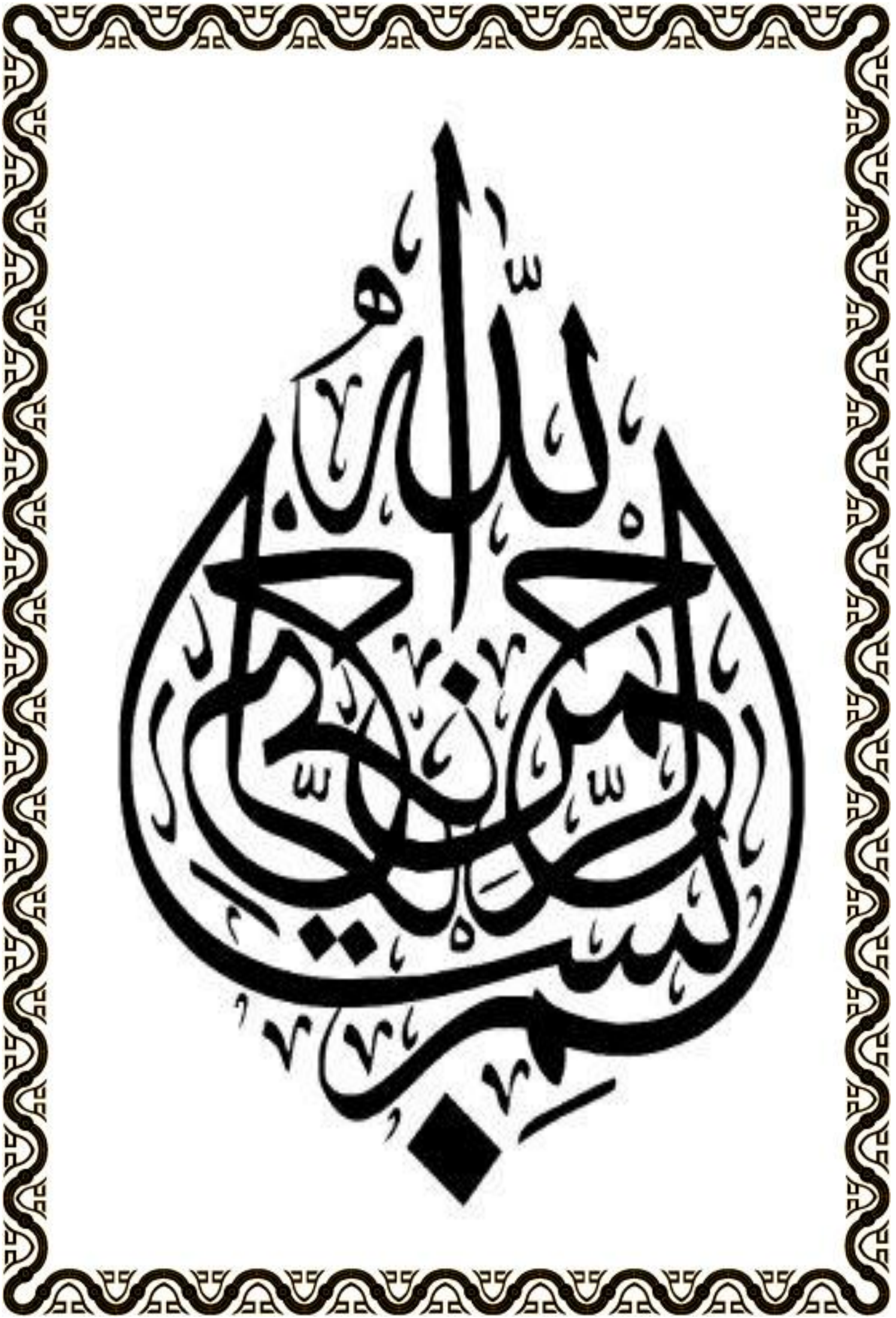

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين الرّحمن الرّحيم. خلق فسوّى ، وقدّر فهدى، أحمده تعالى أن اختار لنا أفضل دين وخير رسول أنزل عليه كتاباً بلغة هي أوسع اللغات وأهمها وأشهرها. والصّلاة والسّلام على خير الرسل وأفضل النّاس في معالي الأخلاق، وأفصحهم نطقاً وأظهرهم بياناً.

وبعد:

إنّ الدرس اللغوي كان وليد الحاجة إلى فهم القرآن، وكانت بداياته في تتبع اللّحن، فتطورت إلى النّحو، وفي تتبع معاني المفردات فتطورت إلى العمل المعجمي، وفي تفسير تراكيب الآيات فتطورت إلى البلاغة العربية. وكل هذا تمّ من أجل فهم النص القرآني فهماً دقيقاً.

وبناءً على ما للقواعد النّحوية الكلّية من أهمية بالغة من حيث إنّها قانون ينير للمتكلمين سبل الأداء وأساليب الخطاب، ويبصّرهم بمعالم الفصاحة وحسن البيان، فقد بذل النّحويون ما يستطيعون لإنجاز هذه القواعد على نحو من الدّقة والوضوح والشمول والانضباط ليتكلم المتكلِّم بلغة نقية من التعمية خالية من الغموض نائية عن الوهم واللّبس، لذا جعلوا لقواعدهم قيداً ركنوا إليه كلما ارتابوا من وقوع اللّبس والخلل ليصونها منهما ويقدّموها جليّةً بيّنةً مفهومة المراد.

وباقتراح من الأستاذ المشرف جاء عنوان هذا البحث " **اللّبسُ في النّحو العربي _دراسة في تراكيب النصّ القرآني**".

فالغرض من الكلام هو المعنى فهمه وتمثله، إذ أنّ اللّبس مرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور المعنى وبيانه لدى متلقيه، ومن هنا نطرح الإشكال الآتي :ما مفهوم اللّبس النحوي ؟ ومتى يكون الكلام ملبساً؟وهل قي آيات القرآن الكريم لبسٌ وإشكالٌ؟. وما الأدوات النحوية لمنع هذا اللبس في الكلام؟ وكيف يمكن تأمين هذا الكلام الحاصل من اللّبس؟ .

ولدراسة موضوع هذا البحث تتبعنا الخطة المنهجة كالآتي: فصلان ، تسبقها مقدمة وتمهيد ،وتتلو هما خاتمة.

ففي التمهيد: تناولنا التركيب النحوي من حيث المفهوم والأنواع، وعلاقة الجملة بالتركيب النحوي، وبطرفي الإسناد .

أما الفصل الأوّل جاء بعنوان: ظاهرة اللّبس بين القدامى والمحدثين ، عالجنا فيه مفهوم اللّبس في اللّغة والاصطلاح ، ونظرة القدامى والمحدثين لهذه الظاهرة اللغوية ، كما بيّنا بعض الفروقات بين المصطلحات المتشابهة للّبس كـــــــــ(الإبهام، والغموض، والتّوهم، والإشكال، والإلغاز) .وختمنا هذا الفصل بذكر أنواع اللّبس والتّطرق إليها في مختلف المستويات منها :الصوتي الصرفي، والنّحوي ،والدلالي...إلخ .

وجاء الفصل الثاني ، وهو فصلٌ تطبيقي في النص القرآني ، وكان عنوانه : أمن اللبس التركيبي في النص القرآني .فهو دراسة في التراكيب النّحوية ، فقد ناقشنا مسألة وجود " اللبس " في القرآن الكريم، وحددنا بعض المصطلحات الدالة عليه عند الأصوليين والمفسرين كـــــــــــ(المشكل ، والإشكال، والغموض، والتماثل) .

وفي المباحث اللاحقة تناولنا مظاهر اللبس في النص القرآني في جانبها التركيبي النحوي ؛ كالعلامة الإعرابية ، والحذف ، والرتبة ، واللجات ، والتداخل بين الاسمي والحرفي ...

ثمّ أنهينا البحث بخاتمة أودعناها أهم ما تمخضت عنه الدراسة من نتائج، ولقد تتبعنا المنهج الوصفي التّحليلي، تمثل الوصف في رصد اللّبس كظاهرة لغوية من حيث المفاهيم والمواضع والقواعد التي بها يأمن اللّبس، أما التّحليلي دراسة وتحليل مواضع اللّبس بسبب من التّركيب النحوي بالتّركيز على التفسير من النّاحية اللّغوية.

أمّا المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الدراسة فقد كانت متنوعة منها :القديمة وأهمها : الكتب التي تناولت مشكل القرآن وغريبه ومعانيه، وكتب النحو قديمها وحديثها، وكتاب

الخصائص لابن جني، شرح الأشموني، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، شرح ابن عقيل، دلائل الإعجاز للجرجاني وغيرها. ومنها الكتب الحديثة أهمّها: ظاهرة اللّبس في العربية_ جدل التّواصل والتّفاصل لـــ أسعـــد عرار ،"اجتهادات لغوية"، "البيان في روائع القرآن"، "الخلاصة النحوية"و"اللّغة العربية معناها ومبناها "لـــ تمام حسان، معاني النّحو لـــ فاضل السامرائي وغيرها من الكتب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصعوبة الكبرى التي واجهتنا تشعب المادة العلمية وصعوبة التّحكم فيها إضافة إلى قلّة الدّراسات التي تتناول هذا الموضوع إلاّ ما وجدناه متناثراً في مقالات بعض المحدثين حيث كانت الإفادة كبيرة، ولكن على الرغم من هذه الصعوبة إلاّ أنّ نشوة تصيّد المعلومات والبحث عنها دفعنا للأمام راغبين في التعلّم، ودونه تهون كلّ المشاق.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف على الرسالة الدكتور محمود رزايقية على ما بذله معنا من عمل دؤوب في تقويم الرسالة وإرشادنا إلى سبل الصّواب في هذا المضمار الشائك، حيث يسّر لنا كلّ ما احتجنا إليه من مصادر ساعة السّؤال عنها . فله الشكر مرتين، مرة لما وجّه وقوّم فأحسن التّوجيه والتّقويم، ومرةً لما أتاح لنا من حرية القول. فجزاه الله عنّا خيرَ الجزاء.

وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله أحسن القبول ويجزيّنا عليه خير الجزاء. وإنْ كان ثمة هفوات فأرجو أن تغفر لنا، وأن يتفضل علينا من يقرؤها بتصويبها لنفيد منها في تقويم هذا البحث وتقديمه بأحسن صورة ممكنة ومن الله التوفيق والسداد.

يوم الجمعة20ماي 2016م

الموافق

لـــ13شعبان1436هـــ

دريوش خديجة

حيسب عائشة

المبحث الأول
معنى التركيب في اللغة والاصطلاح

قبل أن نخوض ميدان البحث في اللّبس في التراكيب النحوية، يحسن بنا أن نقوم بتعريف التركيب في النحو العربي، وعلاقته بالجملة العربية .

أ)- معنى التركيب لغة : فهو مصدر الفعل المضعّف(رَكَّب)،كما جاء في (الصّحاح): " وركّبه تركيباً: وضع بعضَهُ على بعضٍ فتركّبَ وَتَراكَبَ "[1]، والمُركّبُ: اسمُ مفعول بمعنى تركيب شيء في شيء، ويشير ابن منظور(711هـــ) إلى أنّ الرّكيب: يأتي بمعنى المركب: " والركيبُ: يكون اسماً للمرَكَب..."[2].

إذن فالتركيب: هو جعلُ شيءٍ على آخر للحصول على شيءٍ جديد، وعلى هذا يعني: يأتي بمعنى (الضمّ والجمع) ، يقول التهانوي (1119 هـــ):" التركيبُ لغةً: الجمع "[3]، والجمع هو: " تأليفُ المتفرِّق"[4].

ب)- التركيبُ في الاصطلاح :

(1) الجوهري إسماعيل بن حماد(ت398ه)، الصحاح في اللغة، تح: أحمد عبد الغفور عطا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1429ه/2008م ، 138/1 (ركب).

(2) ابن منظور جمال الدين (ت 711هـ)، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر(د.ط/ د.ت)، 2\226 (ركب).

(3) التهانوي محمد بن على(ت1119ه)، كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، 3\12 (ركب).

(4) الفيروز آبادي مجد الدين بن يعقوب(ت729ه) ، القاموس المحيط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ط2، 1371ه/1952م.2\954(ركب).

لمصطلح التركيب في النحو العربي دلالةٌ واسعةٌ، فالمفهوم العامُ للتركيب يشمل جميع متعلقات الجملة العربية، وعلى هذا الأساس فالنحو هو: علم دراسة التراكيب العربية، وهذا ما أشار إليه القدماء، إذ نجده في تعريفات الجرجاني هو: " علمٌ بقوانين يعرف بها أحوالُ التراكيب العربية في الإعراب والبناء، وغيرهما"[1].

يُعرّفُ التركيبُ اللغوي بأنّه ما ضمّت فيه كلمةٌ إلى أخرى، وهو أربعة أقسام: إسنادي، وإضاف، وتوصيفي، ومزجي.. وبالتركيب ينشأ معنى جديدٌ لا تدلّ عليه معاني الألفاظ الداخلة فيه كلّ على حدة ، والدلالة الجديدة للمعنى لا تنشأ اعتباطاً ،بل هي مرتبطةٌ بدلالة معاني الألفاظ التي لها مدلولات أوليّة وتتطور بدخولها التركيب اللغوي .

وإذا تتبّعنا مصطلح التركيب نجده يعني جمع الكلمات بعضها إلى بعض، بحيث تكون كلاماً مفيداً . وهذا ما أدرجه العلماء ضمن باب ائتلاف الكلمات، يقول الفارسي: " الاسمُ يأتلف مع الاسم فيكوّنُ كلاماً مفيداً ، كقولنا:(عمرو أخوك ، وبشرٌ صاحبك)، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا : (كتب عبد الله، وسرّ بكر) . وذكر الزمخشري تركيب الكلمات بالإسناد "[2] .

وهذا يعني أنّ التركيب يقوم بعملية الربط والتعليق بين مكوّنات الجملة العربية. وهو "جعلُ الأشياء المتعدّدة، بحيث يطلق عليها اسم الواحد"[3] .

وعدَّ العلماءُ دراسة التركيب أساساً لعلم النحو الذي يعرف به كيفية تركيب الكلام؛ حيث أشار إلى ذلك السكاكي(626هـــ) بصورة أوضح إذ يقول في تعريفه للنحو:" هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم "[4]، ومعنى ذلك أنّ موضع الدرس النحوي هو التركيب نفسه .

---

(1) الجرجاني الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، التعريفات، تحقيق: أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية العامة. د.ت ، بغداد (د.ط).ص 165.

(2) الزمخشري أبو القاسم، المفصل في علم العربية، دار الجيل ، بيروت، لبنان، ط2 ، ص 6 .

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون(مص.س)، 534/2.

(4) السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر(ت626ه)، مفتاح العلوم، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، مطبعة دار الرسالة – بغداد ، ط1/1400هـ-1981م ، ص 37.

ويعتبر الخليلُ بن أحمد الفراهيدي(ت 175هـــ)أول من أشار إلى التركيب على أنه مصطلح ، إذ إنّ التركيب عنده عبارة عن ظاهرة لغوية تمخضت عنها الاستعمالات[1]، وكذلك أشار إلى المركّب بقوله:"ما كان مؤلفاً من كلمتين تلازمتا في الاستعمال وتعرضتا لعملية التركيب"[2].

المبحث الثاني
موقع الجملة من التركيب

(1) ينظر: المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي – بيروت ، ط2/1406هـ-1986م ، ص 206.
(2) المرجع نفسه، ص 206.

للتركيب في النحو العربي نوعان، أحدهما عامٌ والآخر خاصٌ، أما العام فهو التركيب الذي يشمل العلاقة الإسنادية بين طرفي الإسناد، يقول ابن يعيش : " أن تركّب كلمة مع كلمة أُسندت إحداهما إلى الأخرى "[1] . وهذا نفسه تعريف الزمخشري للكلام بأنه " المركّب من كلمتين أسندت إحداهما الى الأخرى"[(2)].

فالتركيبُ بهذا المعنى يختصّ بالعلاقة الإسنادية بين مكوّنات الجملة، وقد أطلق ابن يعيش على هذا النوع من التركيب بـــ (تركيب الإسناد)، وهو أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما الى الأخرى.

أمّا النوعُ الآخر فهو الذي يختصّ بتركيب الكلمة المفردة، وقد أطلق عليه ابن يعيش بـــ (تركيب الإفراد)، وهو " أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين"[(3)].

وقد وردت في كتب النحو إضافة الى مصطلح التركيب ألفاظٌ أخرى دالّة على مفهوم التركيب، كلفظة (الضمّ)، ولفظة (البناء)، عقد ابن السراج في أصوله بابا تحت عنوان (باب الحرف المبني مع الحرف)، وفي حديثه عن هذه الحروف قال: "ومن ذلك (كأن) بنيت الكاف للتشبيه مع إن وجعلت صدرا، ولولا بناؤها معها لم يجز أن تبتدئ بها إلاّ وأنت تريد التأخير، ومنها: (هلا بنيت) (لا) مع (هل) فصار فيها معنى التحضيض، وما لم نذكره فهذا مجراه فيما بني له حرف مع حرف"[(4)].

وهناك عباراتٌ أخرى دالّةٌ على التركيب، كالكلمة الواحدة، والحرف الواحد، والاسم الواحد. قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن قول العرب (انتظرني كما آتيك، وراقبني كما ألحقك)، فزعم أنّ (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد"[(5)]، وقال المبرّد في كلامه على (حبذا): "فإنما هو (حب هذا)، مثل قولك: كرم هذا: ثم جعلت (حب) و (ذا) اسما واحدا"[(6)].

---

(1) ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت(د.ط/ت)، 20/1 .
(2) المصدر نفسه، 20/1 .
(3) المصدر نفسه والجزء والصفحة.
(4) ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل(ت 316هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط2/1407هـ-1987م ، 230/2.
(5) المصدر نفسه، 116/3.
(6) المبرد أبو العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ)، المقتصب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت (د . ت)، 154/2.

وقد أطلق علماء النحو على التركيب اسم الجملة والكلام؛ فالجملةُ من حيثُ هي مركّب، وهو ما يسمّى بالتركيب الإسنادي، وسمي التركيب بالكلام ، يعرّف ابنُ جنّي الكلام بأنه : " كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحاةُ الجملة "[1].

أ- مفهوم الجملة عند النحاة :

ظلّ استعمال مصطلح (الكلام) هو السائد في بدايات التأليف النحوي، خاصّة مع سيبويه في كتابه[2] ، إلى حين ظهور كتاب (المقتضب) للمبرد(ت 285هـــ)، وهو يستعمل الجملة للإشارة إلى الفعل وفاعله، أوالمبتدأ وخبره، إذ يقول: " الأفعال مع فاعلها جملٌ"[3]، وفي موضع آخر حاول أن يقيم تحديد الجملة على المعنى والإسناد، إذ يقول: " وإنّما كان الفاعلُ رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعلُ والفعلُ بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: (قام زيدٌ) فهو بمنزلة قولك:القائم زيد"[4] .

وهذا يعني أنّ الجملة عنده:هي ما تتكوّن من مسند ومسند إليه، وتؤدي معنى يحسن السكوت عليه .

ومن الضروري أن نذكّر أنّ المبرّد لا يفرّق بين الكلام والجملة، ويستعملهما مترادفين[5]، لكن العلماء الذين جاءوا بعده قاموا بالتفريق بين الكلام والجملة . وبرز اتجاهان متباينان:

الاتجاه الأوّل: وهم الذين يرون أنّ دلالة مصطلح الجملة لا تختلف عن دلالة مصطلح (الكلام)، ويأتي في مقدمتهم ابن السرّاج [6]، وعبد القاهر الجرجاني[1]، والزمخشري[2]، ومن المعاصرين عباس حسن[3].

---

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت، لبنان، ط2 ، 17/1 .

(2) ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط1403/2هـ-1983م ، 1\23 ، 1\136 ، وحماسة محمد عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة،2003م، ص21- 26 .

(3) المقتضب(مص.س)، 4\123 .

(4) المبرد، المقتضب(مص.س)، 1\8 .

(5) ينظر: المصدر نفسه، 2\ 68 ، 69 .

(6) ينظر:الأصول في النحو(مص.س)، 1\ 58 -64.

الاتجاه الثاني: وهذا الاتجاه يمثل رأي الجمهور،فهم يفرقون بين الجملة والكلام، وعلى رأسهم الرضي(688هـــ)الذي يقول: " الفرق بين الكلام والجملة؛ أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته. فكلّ كلام جملة ولا ينعكس "[4]، وهو رأي ابن هشام الأنصاري(ت 761هـــ)[5]، والسيوطي(ت911هـــ)[6] .

فهم يشترطون في الكلام الإفادة ، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدةً، وإنّما يشترط فيها الإسناد، سواء أفاد معنى أم لم يفِد، فهي أعمّ من الكلام، إذ كلّ كلام مفيد، وليس كلّ جملة مفيدة[7].

وقد تلتقي الجملة بالكلام ، وتتفق المقاصد وهو إفادة السامع وتأدية المعنى .

---

(1) ينظر: الجرجاني عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تح: د . كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ـ بغداد ، 1982 م ، 1\68.

(2) ينظر:الزمخشري، المفصل(مص.س)، ص6 .

(3) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المجددة ، ط3، دار المعارف، مصر،1\6. .

(4) ينظر: الرضي الاستر آباذي رضي الدين محمد بن الحسن (ت686ه)، شرح الرضي على الكافية، تح: محمد نور الحسن وآخرين، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1426ه/2005م،1\33 .

(5) ينظر: ابن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق : مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله،دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ 1992م ،2\37.

(6) ينظر:السيوطي جلال الدين(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ، ط2 ، 2006 م، 1\49.

(7) ينظر: السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تألفيها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي ـ بغداد ـ 1998 م، ص 4 .

المبحث الثالث
تأليف التركيب النحوي

إنّ دراسة التركيب النحوي في اللغة العربية يفرض على الدارس أن يبدأ بدراسة أجزاء التركيب، وهي **(المفردات)** ثم بنية التركيب كلها؛ لأنّ " التركيب لا يكون إلاّ من اجتماع المفردات" [1] .

وباعتبار اللغة في طبيعة وجودها هي وسيلة لنقل الأفكار والمعاني بين النّاس، وأنّ ذهن المتكلم يمرُّ بمرحلتين في أثناء التكلم لتوليد الجمل ـــ والتركيب ـــ هما :

أ ـــ مرحلة تحديد المعاني اللغوية .

ب ـــ مرحلة تحديد الألفاظ المناسبة .

والجملة عند النحاة العرب القدامى نوعان: جملة فعلية وجملة اسمية، واعتمدوا في ذلك على صدر الجملة، فإن كانت اسما، اعتبروا الجملة اسمية، وإن كانت بدايتها فعلا، اعتبروها جملة فعلية . يقول عبد القاهر الجرجاني: " الكلام لا يخلو من جملتين، إحداهما اسمية كـــــــــــ(زيد أخوك)، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر، والثانية فعلية كقولك (خرج زيد)، وتسمى جملة من فعل وفاعل، والمقصود بالاسمية أن يكون الجزء الأول اسما، وبالفعلية أن يكون الأول فعلا"([2]) .

وتعدّ دراسة ابن هشام للجملة وأنواعها من أفضل وأرقى الدراسات القديمة للجملة في اللغة العربية، حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع، يقول: هي" اسمية وفعلية وظرفية، فالاسمية هي التي

---

(1) الأنطاكي محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي ـ بيروت، ط3 ،(د.ت)، ص309.

([2]) المقتصد في شرح الإيضاح(مص.س)، 93/1 .

صدرها اسم كـــــــ(زيد قائم)،و(هيهات العقيق)،... والفعلية التي صدرها فعل كـــــــــ(قام زيد)،و(كان زيد قائما)، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد)، و(أ في الدار زيد)..."([1]) .

نستنتج مما سبق أن تقسيم الجمل خضع لمعيارين، المعيار الأول شكلي، والمعيار الثاني منطقي . فالشكلي يعتمد على نوع الكلمة التي تتصدر الجملة، أمّا الجانب المنطقي فهو اعتبار البنية الأصلية الكاملة العناصر في الجملة .

وبالتالي مصطلح الجملة الفعلية يطلق على الجمل التي صدرُها فِعْلٌ مسندٌ إلى فاعله[2]، والمراد بـــ(صدر الجملة) المسند (الفعل)، فلا عبرة بما تقدّم عليه من الحروف والفضلات[3]، وعليه فقولنا: (هَلْ سَافرَ محمدٌ) و(زيداً أكرمتُ) و(عليكَ سَلَّمتُ) جمل فعلية.

والجملة الفعلية هي إحدى شطري الجمل في العربية، والشطر الآخر هو الجملة الاسمية التي صدرها اسم مسنَدٌ إليه خبره، فنحو (محمّدٌ يحضرُ) جملة اسمية، وقد خالف بعضهم هذا وعد جملةَ (محمّدٌ يحضرُ) جملةً فعليةً[4]، ولكن الراجح أنها جملة اسمية بدليل دخول النواسخ عليها فنقول: (إنّ محمداً يحضرُ) و(كانَ محمدٌ يحضرُ)، والنواسخ –كما هو معلوم- لا تدخل إلا على الجمل الاسمية[5].

فالإسناد هو" الرابطة الحقيقية الجامعة بين أجزاء الجملة التي لا غنى لإحداهما عنه ، وهو لا يستقر إلا في اسمين أو في فعل واسم"([6]) .

وكان للنحاة العرب المحدثين تقسيم موضوعي وعلمي للجملة العربية، اعتمدوا فيه على الإسناد. حيث قسمها إبراهيم مصطفى إلى قسمين: اسمية ، وهي التي يكون فيها المسند اسما، وفعلية، وهي التي يكون فيها المسند فعلا .

ويلخص مهدي مخزومي هذا التقسيم بقوله: " الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً ... أمّا الجملة الاسمية فهي التي يدلّ فيها المسند على الثبوت

([1]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (مص.س)، 7/2 .
(2) ينظر: المصدر نفسه، 376/2 .
(3) ينظر: السامرائي صالح فاضل ،الجملة العربية(تأليفها وأقسامها)(مر.س)، ص 180.
(4) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي -نقد وتوجيه(مر.س)، ص 44.
(5) ينظر: السامرائي صالح، الجملة العربية(مر.س)، ص 181.
(6)الرضي الإستر آباذي، شرح الرضي على الكافية(مص.س)، 34/1 .

والدوام، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً "([1]) .

- علاقة الجملة بالتركيب :

يعبر بعض النحاة عند تعريفهم الكلام أو الجملة بتحديد العلاقة بين طرفي الإسناد، فهي عملية خاصة بالتركيب، ويعبر عنها البعض الآخر بالتأليف، والزمخشري(ت538هـ) من النحاة الذين يستعملون التركيب، إذ يقول في تعريف الكلام: هو" المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى "[2] .

و لم يغفل النحاةُ الأوائلُ الفروق بين المصطلحات المستخدمة أثناء حديثهم عن عناصر الكلام، فعبّروا عن ذلك بالتركيب، وعبّر آخرون بالتأليف أو التعليق. حيث أطلق عبد القاهر الجرجاني على تركيب الكلام مصطلح **(التعليق)**، إذ يقول: " والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لايعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما" [3] ، إذ " لا يكون كلام من جزء واحد"[4] من غير أن يُضمرَ معه جزءاً آخر أو أكثر، وقد مثل على ذلك ابن مالك (ت672هـ) بـ **(استقم)** في قوله : " **كلامنا لفظ مفيد كاستقم**" [5] .

فلفظ **(استقم):** تركيبٌ يحسنُ السكوتُ عليه، وإن كان ظاهره يتكوّن من كلمة واحدة، فهو يتألف من فعل الأمر **(استقم)** الملفوظ به ، ومن فاعله المضمر الضمير المقدر بـ **(أنت)** [6] .[6]

---

(1)في النحو العربي : نقد وتوجيه(مر.س) ، ص 42 .

(2) المفصل في علم العربية(مص.س) ، ص 6 .

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر، دار المدني ـ جدة ـ ، ط1 ، 1413 هـ ـ 1992 م .،ص 48.

(4) المصدر نفسه ، ص 51.

(5) عبدالله بن عقيل الهمداني المصري(ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ـ مصر، ط4، 1384 هـ ـ 1964 م ، 13/1 .

(6) ينظر: ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك(مص.س) ، 1/ 14.

وذكر المبرد أنه ورد في كتاب سيبويه أنّ الكلم: اسم وفعلٌ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، و أجمع النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه على هذا التقسيم وساروا عليه[1] .

أمّا التأليف: فهو مصطلحٌ أُخِذ من معنى نظم الكلام؛ لأنّ الألفاظ تتألف فيما بينها.ولم ينتشر هذا المصطلح في الكتب النحوية كثيراً لشيوع مصطلح الجملة وخفة استعماله .

أمّا عن علاقة (التركيب) بـــ(الجملة) فلهما دلالات متقاربة، يراد بهما ضمّ بعض الألفاظ إلى بعض .

يبدو أنّ النحاة حاولوا منذ وقت مبكر أن يفيدوا من الإمكانات التركيبية في اللّغة، وذلك برصد التغيرات التي طرأت على الجملة ووصفها بدقة، ومما لاشك فيه من أنّ العناية بالشكل التركيبي يرتبط بالمعنى النحوي .

والبحث في **التركيب النحوي** تمثل بوضوح عند عبد القاهر الجرجاني ومن تابعه ، والذي تناول دراسة عناصر الجملة عن طريق التركيب ، فاعتنى بمكونات التركيب. فقام هذا الاتجاه بدراسة التراكيب من خلال أسلوب " تأليفها وبحث العلاقات القائمة فيما بـــين وحـــدات أو عناصر التراكيب، فيصفها ويوضح القواعد والأحكام التي تضـــبطها" ، وذلـــك مـــايخص " متطلبات التركيب كلها" [2] .

فأصل الجملة في هذا الاتجاه جزءان هما **(المسند والمسند اليه)** على ما جرى عليه العلماءُ القدامى.

إذ لا يوجد فرقٌ عندهم بين **(أصل الجملة)** أي **(العمدة)،** وبين ما أطلـــق عليـــه النحـــاةُ مصطلح **(الفضلة أو التكملة)،** وذلك من حيث تعلق الغرض بهما جميعاً، قـــال الجرجـــاني : "وههنا أصلٌ يجب ضبطه، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعـــل، وكما أنك إذا قلت : **(ضرب زيد)** ، فأسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلـــك أن

(1) ينظر: المبرد، المقتضب(مص.س)، 1\3 ، وابن السراج،الأصول(مص.س)، 1\36 .
(2) حجازي محمود فهمي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار الفكر العربي، مصر،ط2 1412ه/1992م، ص64.

تثبت الضرب فعلا له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عـــديت الفعل إلى المفعول فقلت: **(ضرب زيد عمرا)،** كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعلُ فيهما ، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في **(الفاعل)** ليعلم التباس الضـــرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في **(المفعول)** ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، و لم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه " [1] .

قد تتعرّض عناصر التركيب النحوي إلى نوع من التبادل أو تخضع لترتيب معيّن أو يمكن أن يتعرّض لها نوع من التحويل؛ فهذا كله يعرّض عملية التواصل إلى لبس وغموض، وإنّ التركيب النحوي فيها يخضع لاختيارات تعبّر عن حاجاتها " فهناك أسماءُ تسبق بأداة تعريف أو أداة تنكير أو لا تسبق بإحداها، وهناك ضمائر وأسماء إشارة تحلّ محل الاسم الظاهر، وهناك صيغٌ مختلفةٌ وأزمنة مختلفة للفعل، وهناك أفعالٌ لازمة وأخرى متعدية ... ، وواضح أنّ كلّ اختيار من هذه الاختيارات يكون شكلاً خاصاً من أشكال الجملة، وأن كل شكل من هذه الأشكال يجب أن **(يملأ)** بالكلمات المناسبة"[2] .

لا شكّ أنّ للتركيب الإسنادي إسهاماً واضحاً في حفظ اللّبس والكشف عن المعنى، يبدأ مع تشكيل المعنى في ذهن المتكلم، فتتجلى في تلك اللحظة من الكلام قرينةٌ معنويةٌ دالّة على أنّ الأوّل مبتدأ وأنّ الثاني خبر، أو أنّ الأوّل فعلٌ والثاني فاعلٌ أو نائبُ فاعل .

وقام النحاةُ بتقسيم الإسناد إلى أصلي وغير أصلي . الأصليُ يكون فيه المعنى تامّاً، إذ يستند الفعل إلى الفاعل، والخبرُ إلى المبتدأ، فيكَوّنان معنىً يحسن السكوتُ عليه نحو (يجتهد عمر) و(عمر مجتهد) .

ومن الذين أولوا الإسناد التركيبي اهتماما خاصا الدكتور تمام حسان، فالإسناد – في نظره– من أهم العلاقات التي تقسم على أساسها الجمل وأنواعها ، يقول: " بل لقد عرفنا أن الإسناد

---

(1) دلائل الاعجاز(مص.س):، ص68 .

([2]) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، د.ط،، ص 186 .

نفسه قرينة من القرائن المعنوية ، فيعتبر هو نفسه كالصمة صاحب دلالة معنوية على الإعراب الصحيح"([1]) .

إذاً الإسناد التركيبي هو علاقة بين كلمتين تتم بهما الفائدة . وهذا التعريف يشير إلى مايلي:

1-الإسناد علاقة .

2-للإسناد طرفان .

3-وظيفة الإسناد الإفادة .

1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها(مر.س)، ص 186 .

المبحث الأول
للهاللّبسُللهِ بين اللغة والاصطلاح

توطئـــــــــــة :

يُجمعُ النحاةُ على أنّ الكلام هو اللّفظ المفيدُ؛ أي أنّ أصل حدوث الكلام هو حصول الفائدة، إلاّ أنه أحيانا لا تحصلُ فائدةٌ من وراء الكلام فيصبح بذلك مجرّد تراكم للعبارات والألفاظ، وذلك لحدوث خلل في العملية التواصلية أو لبس في التركيب اللغوي.

وقد اهتمّ النحاةُ بمسألة اللّبس في اللغة، ومحاولة اجتنابه وأمنه لتحقيق غاية الكلام ومقصديته، وقد اُعتبرَ اللّبسُ ظاهرة لغوية « يدور في تلك الاحتمال، وتعدّد المعاني، والافتراق عن مقصد الكلام»[1]، فهو يحدث في جميع اللّغات، بحيث تصبح اللغةُ ملبسةً فلا تؤدي بذلك غايتها وهو الإفهام.

ويتجلّى حصولُ اللّبس في جميع المستويات اللغوية: في الصوت، وفي الصرف، وفي التركيب وفي المعجم، وكلّ ما يتعلّق بالنظام اللغوي الداخلي للغة، ونجد أيضا اللّبس الأسلوبي والسياقي، ونجدها خارج نظام اللغة.[2]

اللّبسُ من أبرز الظواهر اللغوية التي تعرفها كلّ اللغات، كما أنّ اللّبس يعدّ في الكلام البشري ظاهرة لسانية؛ لأنه يتسبّب في إضعاف الكفاية التبليغية وإهدار طاقة تمثيل المعنى، ولهذا يستعمل عن وعي بهدف التشويق على السامع، إذ نجده يحدث على مستويات عدّة: كالمستوى الدّلالي والصرفي والنحوي، والتداولي والتخاطبي، حيث أنّ علماء العربية عالجوا هذه الظاهرة بحسب ما هي عليه، أي المستوى الذي هي فيه أو في مستوى آخر من هذه المستويات.

وقد لقي الأمنُ من اللّبس عناية العلماء العرب بخاصّة، فإذا كان أمنُ اللّبس هدفاً عند علماء اللغات، فهو عند العلماء العرب مبتغى. فالعربُ أمةٌ معجزتها الكلامُ، إذ ارتبطت بنصّ مقدّس

([1]) عرّر مهدي أسعد ، ظاهرة اللّبس في العربية: جدل التواصل والتفاصل، دار وائل، عمان، 2003، ط1، ص:398.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص398.

معجز هو القرآن الكريم، لذا قضية أمن اللّبس في قلب اهتماماتهم دائما، فحدّدُوا ضوابط ووضعُوا قيُودا، وانحرفوا بالقاعدة التي رسموها إن رأوها تصطدم بلبس أو تحدثه.

ومن هنا نحاول أن نتطرّق إلى مفهوم اللّبس في اللّغة والاصطلاح عند اللغويين القدامى والمحدثين .

أولاً: اللبسُ في اللغة:

- اللّبسُ لغة: " لَبِسَ: اللِّباسُ: ما وريت به جسدك، ولباسُ التقوى: الحياءُ، ولَبِسَ يَلْبَسُ، واللّبْسُ: خلط الأمور بعضها ببعض إذا التبس.

اللَّبوُسُ: الدِّرعُ، وكل ما تَحَصَّنْتُ به، قال: إِلْبِسْ لِكُلِّ حالةٍ لَبُوسَهَا".[1]

وجاءت لفظة "لبس" في معجم مقاييس اللغة: " اللاّم والباء والسينُ: أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلّ على مخالطة ومداخلة، وهو أصلٌ تتفرّعُ منه الفروعُ، واللّبسُ: اختلاطُ الأمر؛ يُقال: لَبَسْتُ عليه الأمر،ألبسُه. قال الله تعالى: {**وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ**}[(2)]وفي الأمر لَبْسَةُ، ليس بواضح، واللّبسُ: اختلاط الظلام"[3].

وجاء في لسان العرب: " لبس: اللُّبسُ بالضمّ مصدر قولك لبستُ الثوبَ، ألبسُ، واللّبسُ بالفتح مصدر قولك لَبَسْتُ عليه بالأمر أَلبسُ خَلَطتُ"[4] .

وقد وردت لفظة (لبس) في القرآن الكريم في مواطن عديدة منها:

قوله تعالى:{ **هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ** }[5] وتعني اللّباس، أي لباسُ الرّجُل امرأته ولباسُ المرأة زوجها، قيل: المعنى تُعَانِقُونهّنَّ ويُعَانِقْنَكُمْ، والعربُ تُسمِّي المَرأة لباسا، ويقال: لَبِسْتُ أي تَمتَّعْتُ بها.

([1]) الفراهيدي الخليل بن أحمد ، كتاب العين، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية/ بيروت، لبنان، ط1، 2003، 67/4.

([2]) سورة الأنعام، الآية:09.

([3]) ابن فارس أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، 230/5.

[4]- ابن منظور،لسان العرب(مص.س)، مج5، 396/4.

([5]) سورة البقرة، الآية: 187.

كذلك قوله تعالى: { **وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا** }[1] بمعنى تَسْكُنونَ فيه، ونجد في حديث ابن حياد: (فَلَبَسَنِي: أي جعلني أَلتَبِسُ في أمره، والحديث الآخر ليس عليه، وتَلبّسَ بي الأمرُ: اختلط وتعلَّقَ؛ أنشد أبو حنيفة: *تَلَبَّسَ حُبُّها بدَمِي ولَحْمِي ... تَلَبُّسَ عَطْفَةٍ بُفُرُوعِ ضالٍ.*

ولابسْتُ الأمرَ: خَالطْتهُ، وفيه لُبْسٌ ولُبْسَةٌ، أي التباس ولُبْسةٌ بالضمِّ، أي شُبْهةٌ ليس بواضحٍ ..وألبست الأرض: غطاها النَّبْتُ. وأَلبَسْتُ الشيء، بالأَلفِ، إذا غَطَيْتَهُ.[2]

وقد جاء في المعجم الوسيط أنّ المدلول اللغوي لكلمة" اللّبس" هي اختلاط الشيء وخفاؤه، وعدم وضوحه، فـــــــــــــــ" لبس عليه الأمر لبسا: خلط عليه حتى لا يعرف حقيقته، ويقال: ألبس عليه الأمر: اشتبه، واختلط ، وألبس عليه الأمر: أشكل واختلط"[3] .

ومنه نستنتج أنّ هذه اللفظة يتغيّر معناها بحسب السياق الذي ترد فيه. إذن فاللّبسُ له معانٍ لغوية عديدة والتي نذكر منها: اللّباسُ، الغطاء، المخالطة والمداخلة، الشبهة وعدم الوضوح.

ثانيًا: " اللّبس" في الاصطلاح:

تعرّض معنى اللّبس في تحديده إلى الاضطراب، والتغيّر، والتعدّد الدلالي عند اللغويين القدامى، وكذلك كثرة مرادفاته اللغوية نحو الغموض، والإبهام، والإلغاز... وغيرها، فلم يُذكر لهم تعريفٌ واضحٌ بل كانت عبارة عن حديث متناثر في مصنفاتهم النحوية. فلم يحظ هذا المصطلح بعناية كبيرة كغيره من المصطلحات الأخرى المرتبطة بالدراسات النحوية والصرفية قديما وحديثا.

وعلى الرّغم من أنّ التعريف الاصطلاحي لـــــــــــ" اللّبس" غائبٌ عندهم إلاّ أننا نلمس لهم الممارسة الفعلية في دراساتهم، وخير مثال على ذلك ما خصّ به السيوطي موضوع اللّبس بجزء من كتابه "الأشباه والنظائر" عنونه بـــــ(اللّبس محذور)، وكذلك ما أشار إليه في كتابه

([1]) سورة النبأ، الآية: 10.

([2]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب(مص.س)، ص: 3987.

([3]) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار إحياء التراث الإسلامي،دولة قطر(د.ت.ط)، مادة (لبس)، ص 200.

"همع الهوامع في شرح جمع الجوامع".يقول: "فلربما اضطروا أحيانا إلى مراعاة المعنى إذا كان مراعاة اللفظ يُوقعُ في لُبس وقُبح"[1] .

ومن أبرز العلماء اللغويين القدامى الذين ذكروا تعريفا لـــــــ(اللّبس) أبو هلال العسكري، وذلك في بيانه الفرق بين اللّبس والخلط في كتابه "الفروق" إذ يقول: «حدّ اللّبس وضع النفس من إدراك المعنى بما هو كالستر له، وقلنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر»[2] .

ونجد سهير اللّبدي يُعرّف اللّبس في معجمه بقوله: «اللّبسُ: وهو أيضا الالتباس، وكلاهما اختلاطُ الأمر حى لا يُعرف له وجهٌ، وهو في النحو كذلك، حيث يستعمل هذا التعبير في الاستعمالات التي تلتبس على السامع، بحيث لا يدرك المراد من القول»[3] .

فالمراد من القول أن اللّبس في الاستعمال اللغوي يخل بالفائدة المرجوة منه، وبذلك لأن أصل الكلام أو اللغة الإفادة، واللّبس يخلّ بها، فتصبح اللغة بذلك ملْتبسة، واللغة الملتبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد سعى النحاة إلى تحقيق أمن اللّبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، ولأنه يتعارض مع مقاصد اللغة، الفهم[4].

المبحث الثاني
ألفاظ مرادفة لمصطلح اللبس

([1]) السيوطي جلال الدين، همع الهوامع، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة، بيروت-لبنان، 420/1.

([2]) العسكري أبو هلال، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، ص:302.

([3]) سمير نجيب الكبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، عمان، 1985، ط1، ص:200.

([4]) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها(مر.س) ص:233.

لقد سبق أن أشرنا إلى أنّ لمصطلح اللّبس مرادفات تشترك معه في الدّلالة اللغوية، وتنماز عنه في الدّلالة الاصطلاحية، وقد أخلط النحويون بينها وذلك لاعتمادهم على معانيها اللغوية المتقاربة، والمتمثلة في الخفاء وعدم الوضوح ، إلاّ أنّ هذا التقارب والاشتراك لا يعفيهم التمييز بينها، لذا وجب التفريق بين اللّبس والمصطلحات المشابهة له.

لقد تمايز النحاةُ في استخدام مصطلح اللّبس للدلالة على الإشكال الحاصل في التركيب اللغوي، حيث نجد بعض النحاة يستخدمون مفردات مرادفات له أو يقرنون عدة تسميات به، إلاّ أننا نلمس هذا التمايز على مستوى اللفظ لا على مستوى الدلالة.

ولعلّ سيبويه (ت180) من أوائل النحاة الذين تعرّضوا للّبس، وذلك من خلال كتابه، إذ أشار إلى الغموض الحاصل في اللفظ المحتمل لأكثر من معنى. يقول: « ولا يبدأ بما يكون فيه اللّبس، وهو الفكرة، ألا ترى أنك لو قلت: (كان إنسانٌ حليما، أو رجلٌ منطلقا) كنت تُلبس، لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللّبس، ويجعلوا المعرفة خيرا لما يكون فيه اللّبس»[1].

والقصد من وراء القول أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لكي يصحّ السؤال عنه، وإذا لم يكن المبتدأ معرفة وقع الغموض، وترتّب على السامع عدم الفهم، فالمعنى هنا يحمل الغموض في طياته.

وقد أشار ابنُ مالك في ألفيته إلى اللّبس واجتناب الوقوع فيه فيقول: «وإن يشكل حذف لَبْسٌ يُجتنب»[2] . أي على المتكلم اجتناب القول الملتبس كي لا يقع في اللّبس.

ونجد من النحاة الذين يستخدمون الألفاظ المرادفة للدّلالة على اللّبس أو يقرنون عدة تسميات به، ابن جني الذي أورد في كتابه "الخصائص" عدة تسميات قرنها مع الإلباس فنجد من هذه التسميات:

([1]) سيبويه، الكتاب(مص.س)، ج48/1.

(2) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار السلام، القاهرة، مصر، 2006، ط3، ص62.

1) *الإبهام:* مصدر الفعل أبهم؛ بمعنى اشتبه الأمر و لم يتّضح[1]، وجاء في لسان العرب في مادة (بهم): طريقٌ مبهم إذا كان خفيا لا يستبينُ، واستبهم عليه الأمرُ، أي استغلق، وأمرٌ مبهمٌ: لا مأتى له، وكلامٌ مبهمٌ: لا يعرف له وجهٌ يؤتى منه مأخوذ من قولهم (حائطٌ مبهمٌ): إذا لم يكن فيه باب، ويقال أمر مبهم، إذا كان ملتبسًا لا يعرف معناه، ولا بابه".[2]، ويقال له أيضًا المبهم و المستبهم والمستغلق، وهو " من الكلام الغامض الذي لا يفهم".[3]

إذًا، فالإبهامُ :هو المستغلق عن الفهم الذي لا يمكن أن يؤتى له بابٌ لتعرفه، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى معناه.

ويرى الآمدي(ت 370 ه) أنّ الإبهام يكون ناتجا عن سوء العبارة والتعقيد، فلا يفهم الكلام ولا يوجد له مخرج[4].

أمّا في الاصطلاح النّحوي فيعني: "الخفاء وعدم وضوح الدلالة الناشئان عن احتمال الكلمة المفردة أو التركيب دلالتين أو أكثر، ولا يتبادرُ إلى الذّهن منهما أو منها شيءٌ بسب الشيوع ونقصان الدلالة أو قصد المتكلم إخفاء الأمر عن المتلقي"[5].

والفرقُ بين اللّبس والإبهام؛ أنّ اللّبس يتبادر إلى الذهن المعنى غير المراد، والإبهام هو احتمال المعنى وغيره، و لم يتبادر إلى الذهن أحدهما فذلك الإبهام، والمبهم من الكلام هو الذي لا يعرف له وجه؛ أي لا يفهم البتة ، وهذا غير ما تدلّ عليه ظاهرة الالتباس، لأنه مع الالتباس نفهم بأنه هناك معنيين أو أكثر للفظ.كما أنّ اللّبس غير جائز عند النّحاة، وذلك باعتبار أنّ اللّغة وضعت

(1) سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية(مر.س)، ص:28
(2) ابن منظور، لسان العرب(مص.س)، ج5/ 376-
(3) حلمي خليل، العربية والغموض، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2، 2013، ص117.
(4) ينظر: الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط4، (د.ت)، ص52.
(5) الأشولي، محمد أحمد عبد الله، الإبهام في الدرس النحوي- رسالة دكتوراه، الجامعة الهاشمية، عمان/2010، ص20.

للإبانة والوضوح، وليس للتعمية عليها وإخفائها، أما الإبهام فجائز في الكلام؛ لأنه لا ينافي الإبانة، واللّبسُ عامٌ، والإبهامُ خاصٌ[1].

2) التوهم: لغة: " الوهم: وهم القلب، والجميع: أوهام. توهمت في كذا، وأوْهمته، أي أغفلته. ويقال: وهمت في كذا أي غلطت، ووهم إلى الشيء يهيم أي ذهب وهمَّه إليه، وأوهمت في كتابي وكلامي إيهاما أي أسقطت منه شيئا، ووهمَ يوْهَم وَهَماً، أي غلط"[2].

وتوهّم الشيء، تخيله وتمثله، كان في الوجود أم لم يكن، وقال: توهَّمت الشيء، وتفرَّسته، وتوسّمته وتبيّنته بمعنى واحد[3].

يقول الكفوي(ت1094ه): " وهمتُ في الحساب بالكسر أهم وهماً: غلطت فيه وسهوت. ووهَمت في الشيء بالفتح أهم وهماً: ذهب وهمي إليه وأنا أريد غيره"[4].

وذكر الزمخشري: "وهم في الحساب بالكسر يوهَم وهماً غَلَتْ، وأوهم فيه إيهاماً، وأوهم من الحساب مائة، وأوهم من صلاته ركعة: أسقط".[(5)]

فالتوهم وفق معناه اللغوي: الغلط والسهو، وتمثل الشيء وتخيِّله.

أمّا اصطلاحا فلا نجد له تعريفا دقيقا، وقد استعمل العلماءُ مصطلحات مختلفة للتعبير عنه منها الغلط و السهو والحمل...

وقد عرّفه سمير اللبدي: بأنه:" نوعٌ من أنواع العطف، يبيحُ للمتكلّم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهماً لوجود عامل متوَهَم".[(6)] . وعرّفه راشد أحمد

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص34_35.
(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين(مص.س)، 404/4.
(3) ينظر: ابن منظور، لسان العرب(مص.س)،5/ 493_494.
(4) الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998،ط2، ص943.
(1) الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ط 358/1.
(2)سمير اللبدي،معجم المصطلحات النحوية والصرفية،ص246.

أحمد جراري:" بأنّه تخيّلُ وجود ما يقتضي نطقا معينا، وجريان الكلام عليه، أو تخيّل خلو الموضع ممّا يقتضي ذلك."[1]

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ التوهّم يقوم على توهم وجود عامل، وهو غير موجود في التركيب، أو توهّم عدم وجود العامل.والتوهم مصدر توهم بمعنى تخيّل الشيء وتمثله وسبق الذهن إلى غير المراد.[2]

أمّا الإيهامُ فهو: مصدر أوْهَمَ، وهو إيقاع المتلقي في الوهم.والوهم: مصدر وهم، وهو ذهاب الذهن إلى شيء وهو يريد غيره.[3]

وقد ارتبطت هذه الألفاظ الثلاثة بمعنى واحد تمثل في ذهاب الذهن إلى غير المراد." فإن كان انصرافه في جانب المنشئ ، فهو الوهم والتوهّم، وإن كان انصرافه في جانب المتلقي فهو الإيهام".[4]

وقد أورد الزركشي الإيهام كمصطلح بلاغي مرادف لمصطلح التورية فيقول:" التورية : وتسمّى الإيهام والتخيّل والمغالطة والتوجيه، وهي أن يتكلم المتكلّم بلفظ مشترك بين معنيين: قريب وبعيد، ويريد المعنى البعيد، يوهم السامع أنّه أراد القريب".[5]

وللتمييز بين اللّبس والتوهم هو: أنّ اللّبس يكون في جانب المتلقي على خلاف التوهم فإنّه يكون في جانب المنشئ. وعند النحاة المتأخّرين، فنجد ابن هشام الأنصاري وأبا حيان الأندلسي يشتركان في تسمية اللّبس بالإيهام، يقول ابنُ هشام: «فيجب الترك عند إيهام التعدد»[6] .

---

3) راشد أحمد جراري، التوهم دراسة في كتاب سيبويه،المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد: 66، السنة:1999،ص76.

(4)الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تح: علي هلالي، التراث العربي، الكويت، 2001، ط1، 64/34.

(5)ابن منظور، لسان العرب، 4934/55.

(1)الأشولي، الإبهام في الدرس النحوي(مر.س)، ص37.

(2)الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، (د.ط)،، 3/ 445.

(6) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1966، ط5، ج29/3.

3) ***الغموض:*** جمع الغمض، ويقال أغمض طَرْفَهُ عنّي وغمضه: أغلقه، والغمضُ والغامضُ: المطمئنُّ المنخفضُ من الأرض، ومكانٌ غامضٌ، وكل ما لم يتّجه لك من الأمور، فقد غمضَ عليك، والغامضُ من الكلام: خلافُ الواضح، ويقال: مسألة غامضة: فيها نظرٌ ودقةٌ، ودارٌ غامضةٌ: إذا لم تكن على الشارع. وغمض في الأرض يَغْمِضُ ويَغْمُضُ غُمُوُضاً: ذهب وغاب.[1]

والملاحظ من التعريف اللغوي أنّ الغموض خلافُ الوضوح، والغموض ما كان مضمرا غير بارز.

أمّا المفهوم الاصطلاحي للغموض: فلم نجد له مفهوما دقيقاً يضبطه، وذلك لتشعّب مجالاته، وتعدّد فروعه من اللغة والأدب والنقد والبلاغة والفقه.إذ " استخدموا مصطلحات كثيرة أشاروا لها إلى غموض المعنى، ودرجات هذا الغموض، مثل تعدّد المعنى".[2]

لقد درس اللّغويون الغموض على المستوى المفرداتي، وذلك من خلال المشترك اللفظي والأضداد والترادف. أمّا النّحاةُ فقد تجلّت دراستهم على مستوى التركيب، وقد " استعمل النّحاة للدلالة على عدم وضوح المعنى أو غموض مصطلحين هما: اللّبس والإبهام، والمصطلح الأوّل أي" اللّبس" أكثر شيوعا ودورانا في الدلالة على غموض المعنى . أمّا المصطلح الثاني فهو مصطلحٌ خاصٌ بجمل بعينها، ولا يستعمل إلاّ في الدلالة على غموض المعنى في جملتي الحال والتمييز".[3]

هكذا استخدم النّحاةُ مصطلحي اللّبس والإبهام للدلالة على الغموض، ومن هنا نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ الغموض أوسع من اللّبس، وهذا ما أشار إليه أسعد عرّار، حيث يرى أنّ الدائرة الدلالية لن تتربّع عليها كلمة غموض، وهي أوسع من الدائرة الدّلالية للّبس، وأنّ

(4)ابن منظور، لسان العرب(مص.س)، 37/ 3299-3300.
(1) حلمي خليل، العربية والغموض(مر.س)، ص07.
(2) المرجع نفسه، ص88.

الغموض يلتقي مع اللّبس . ذلك أنّ كلّ لّبس غموض، وليس كلّ غموض لّبس ، فقد يكون الغموضُ ناتجا عن غرابة الكلمة المعجمية، أو ناتجاً عن بعض التراكيب غير الملبسة.[1]" .

والغموضُ في البلاغة ضرورة جمالية يقتضيها العملُ الإبداعيُ، ويمنحها قدرا من الاستمرارية"[2] ، ونجد من المصطلحات التي تدلّ على الغموض في البلاغة: المجازات والتشبيهات والاستعارات والكنايات.

أمّا في النقد فقد كان الآمدي من الأوائل الذين أشاروا إلى الغموض، إذ يقول:" فإن كنت_ أدام الله سلامتك _ ممّن يفضّل سهل الكلام وقريبه، ويؤثر صحّة السبك، وحسن العبارة، وحلو اللفظ، وكثرة الماء والرّونق، فالبحتري أشعر عندك ضرورة، وإن كنت تميل إلى الصنعة والمعاني الغامضة التي تستخرج بالغوص والفكرة، ولا تلوي على ما سوى ذلك، فأبو تمام عندك أشعر لا محالة"[3] .

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أنّ الغموض بقدر ما فيه تعمية وإبهام ولبس فيه جماليةٌ فنيةٌ أيضا، وتجسّدت فنيتُهُ وجماليتُهُ عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه" دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة". كما أنّ المصطلحات الدّالة على الغموض متعدّدة، وقد ذكرها حلمي خليل في كتابه" العربية والغموض ضمن ملاحق الكتاب" [4] .

4) **الإلغاز:** جاء في معجم العين " اللُّغز واللَّغز: ما ألغزت العربُ من كلام فشبهت معناه. واللُّغز والألغاز : حفرة يلغزها اليربوع يمنةً ويسرةً يلوذ بها .[5]

(3) ينظر: مهدي أسعد عرار، ظاهرة اللّبس في العربية جدل التواصل والتفاصل، ص398.
(4) عمر سعيد محمد سعيد، ظاهرة الغموض عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني في الصور والتراكيب، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم،2007،ص15.
(1) الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري(مص.س)، ص05.
(2)ينظر: حلمي خليل، العربية والغموض، ص179.
(3)الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين(مص.س)، 91/4.

أمّا في لسان العرب: ألغز الكلام وألغز فيه: عمىّ مراده، وأضمره على خلاف ما أظهره. واللّغز:الكلام الملَبّس، وقد ألغز في كلامه يُلغزُ إلغازاً : إذا ورّى فيه وعرض ليخفى. والألغازُ :طرقٌ تلتوي وتشكل على سالكها.[1]

وجاء في البرهان "اللّغز: الطريقُ المنحرفُ سمِّي به لانحرافه عن نمط ظاهر الكلام.[2]ويقال: ألغز كلامه: عمَّاه و لم يبينه.[3]

إذا فالمدلول اللغوي للإلغاز هو: التّعمية والإضمار والخفاء.

وفي المفهوم الاصطلاحي، نجد تمام حسان يعرفه بأنّه:" القصدُ المتعمّدُ إلى اللّبس الذي لا يزول إلاّ مع جهد وتأمل."[4]، أي أنّ اللّغز هو تعمّد إلباس الكلام، وهذا اللّبس لا ينفك إلاّ مع بذل جهد ذهني في محاولة لرفعه، وكذلك يعتمد على الحرز والتخمين.

ويعرفه ابنُ رشيق، فيقول:" أن يكون للكلام ظاهرٌ عجبٌ لا يمكن، وباطنٌ ممكن غير عجب".[5]

وقد قرن ابنُ جنّي هنا الإلباس بالإلغاز وذلك في حديثه عن الحقيقة والمجاز، إذ يقول: «ألا ترى أن لو قال: (رأيت بحرا) وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس»[6] .

وتنقسم الألغاز النّحوية إلى قسمين:[7]قسم عُني بإلغاز المعنى والقسم الآخر عني بإلغاز الإعراب مثال:

-إلغاز المعنى:

(4)ابن منظور، لسان العرب، 46/ 4047.
(5)الزركشي، البرهان في علوم القرآن(مص.س)، 299/3.
(6)الزمخشري، أساس البلاغة(مص.س) 1، 172/2.
(1) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب عالم الكتب، القاهرة، مصر-ط1، 2006م ، 2/ 41.
(2) القيرواني، ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، سوريا، 1981، ط5، ص307.
(6) ابن جني، الخصائص (مص.س)، ص: 44/2
(4)ابن هشام الأنصاري،جمال الدين أبي محمد عبد الله، ألغاز ابن هشام في النحو، تح: أسعد خضير، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،(د.ت)، (د.ط)، ص5_6.

أكلت النّهار بنصف النّهار وليلاً أكلتُ بليلِ بهيم[1]

الإشكال: الالتباس الحاصل في كيفية أكل النّهار واللّيل، وكلاهما شيءٌ معنويٌ لا يؤكل ولا يُشرب.

والمعنى: (النّهار): اسم ولد الكروان، واللّيل: اسم ولد الحبارى، يقول أنه اشتوى فرخ الكروان وأكله في منتصف النّهار، كما أكل فرخ الحبارى في ليل دامس.

-ألغاز الإعراب:

أقول لخالداً ياعمرُو لمـــــــــــّا علتنا بالسيوفُ المرهفاتُ.[2]

الإشكال: وقع في موضعين هما:

1. نصب (خالداً) ، وحقه الجرّ ظاهريا باللاّم.
2. رفع (السيوفُ)، وحقه الجرّ ظاهريا بالباء.

الحل:

1. لخالداً: اللاّم ليست حرف جر، بل هي فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من ولي يلي. وخالدا: مفعول به منصوب.
2. السيوفُ: فاعل مرفوع لفعل علت، و(نا) في علت وال(باء) في السيوف، فصلتا للألغاز، وأصلها(نابي)، وهو الجمل المسنّ، وقد حذفت ياء المتكلم منه للألغاز أيضا. وهو مفعول به منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة.

ويشترك الإلغاز واللّبس في الدلالة اللغوية المتمثلة في الخفاء والتعمية، إلاّ أنّ اللّغز ينماز عنه في كونه يرد إلى ذهن المتلقّي غير المراد فقط، بخلاف اللّبس فإنه يرد إلى ذهن المتلقي المراد وغير المراد، كما أنّ الإلغاز هي: قصد تعمية المعنى، وذلك بهدف إعمال ذهن المتلقي

(5)المصدر نفسه: ص59.

(1) ينظر: ابن هشام الانصاري، ألغاز ابن هشام في النحو(مص.س)، ص28

وامتحانه ، كما أنّ اللغز مفتعل ظاهر التكلّف، وتمرينٌ ذهنيٌ يكشف عن تضلّع المتلقي، كما أنّ الألغاز تتمثل في أسئلة وأجوبة، بخلاف اللّبس، وتعتمد على الحرز والتخمين.

5) **ضد البيان:** قرنه ابنُ جنّي بالإلباس أثناء حديثه عن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، حيث يقول في معرض حديثه: «وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه؛ وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحضره، ذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين: إمّا للتخليص والتخصيص، وإمّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من حظان الإيجاز والاختصار وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: (مدرك بطويل) لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك".[1]

6) **الإشكال:** وقد سمى ابن جني اللّبس إشكالا فيقول: «أمّا الإلباس فرأيتك إذا قلت: (زيد ضرب زيدا)، لم تأمن أن يظنّ أنّ زيدا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع مترقب، فإذا قلت: زيد ضربته، علم بالمضمر أنّ الضرب إنما وقع بـــــ(زيد) المذكور لا محالة، وزال تعلّق القلب لأجله وسببه، وإنما كذلك لأنّ المظهر يرتجل فلو قلت: (زيد ضربت زيدا) لجاز أن يتوقّع تمام الكلام، وأن يظن أنّ الثاني غير الأوّل، كما تقول: (زيد ضربت عمرا)، فيتوقع أن تقول في داره أو معه أو لأجله، فإذا قلت: (زيد ضربته)، قطعت بالضمير سبب الإشكال، ومن حيث كان المضمر يرتجل والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة، فهذا وجد كراهية الإشكال»[2].

ونجد المبرّد يشترك مع ابن جني في تسمية اللّبس بالإشكال فيقول: « وفي كلّ مسألة يدخلها اللّبس أن يقرّ الشيء في موضعه، ليزول اللّبس، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل»[3] .

---

[1] ( )ابن جني، الخصائص(مص.س)، ج360/2.

([2]) المصدر نفسه، 193/1.

([3]) المبرد، المقتضب(مص.س)، ج218/3.

المبحث الثالث
اللّبس لله عند اللغويين المحدثين

اهتمّ المحدثون بدراسة ظاهرة اللّبس في اللغة، فجاءت دراساتهم ممنهجةً ومفصّلةً بخلاف الدراسات القديمة التي تناثرت في مختلف الكتب، كما التزم المحدثون استخدام مصطلح واحد وهو (اللّبس أو أمن اللّبس) في دراساتهم .

ومن أبرز علماء اللغة المحدثين الذين أولوا اهتماما كبيرا بموضوع اللّبس وأمنه، نجد الدكتور تمام حسان يخصّص جزءا غير يسير من كتابه (اجتهادات لغوية) للحديث عن الفرق بين اللّبس واحتمال وجوه المعنى ، وكيف يتمّ التغلب على اللّبس في السياق العربي مع ذكره لمسالك اللّبس.

لقد تناول في هذا الكتاب الفرق بين اللّبس واحتمال وجوه المعنى. فاللّبسُ عنده ناتجٌ عن غياب القرينة التي تُعينُ على معرفة المعنى نحو: (ذهبت إلى ابن أخي وصديقه)، فالسّامع لا يدري لمن هذا الصديق لابن أخيك أم لأخيك[1] .

أمّا قيامُ القرينة على الأمر فإنه يُخضعُ النصّ لمعنى واحد أو يخضعه لأكثر من معنى، وذلك لتعدّد القرائن والاحتمالات، يقول تمام حسان: « قد يعود تعدّد احتمالات المعنى إلى الاشتراك في اللّفظ، وقد يعود إلى لازم المعنى، وقد يأتي من تعدّد صُوَر الإعراب أو اختلاف القصد»[2] .

[1]- ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، 2007، ط1، ص: 179.
[2]- المرجع نفسه، ص: 181.

وقد مثّل لكلّ احتمال من الاحتمالات بأمثلة من التنزيل الحكيم ليخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها:[1]

1) **اللبس:** تعدد احتمالات المعنى وليس لأحدهما قرينة تُرجحها.

2) **حمل الأوجه:** تعدّد احتمالات المعنى، ولكلٍ منها قرينةٌ تدلّ على صحّته.

3)حَمْلُ عدد من أوجه المعنى يصدق على عموم اللّغة لا على خصوص القرآن الكريم.

ثم انتقل إلى عنصر آخر الذي بيّن فيه كيفية التغلب على اللّبس في السياق العربي، والتي صنفها إلى مسالك لبيان اللّبس، منها:

- تعدد المعنى الوظيفي.
- تعدّد احتمالات العلاقة السياقية.
- تعدّد احتمالات المعنى المعجمي.
- تعدّد احتمالات المعنى عند الحذف.
- تعدّد احتمالات الوصل والفصل.
- تعدد احتمالات دلالة التركيب.

ومثّل لكلّ حالة من الحالات السالفة الذكر بنماذج من القرآن الكريم.

وذكر في كتابه " مقالات في اللغة والأدب" في الجزء الثاني ظاهرة الترخيص عند أمن اللّبس على المستويات المختلفة، حيث أشار إلى عنصرين مهمين. الأوّل: في احتمالات اللّبس في نظام اللغة، والثاني: في ظاهرة الترخّص عند أمن اللّبس على المستويات المختلفة، وقد فصّل في كلا العنصرين، وسنأتي على بيان ذلك.

أ) احتمالات اللّبس في نظام اللغة: يرى تمام حسان أنّ اللّغة نظامٌ أكبر يتكوّن من مجموعة أنظمة؛ نظام الأصوات، ونظام المقاطع: هو نظام من أقسام الكلم ، ونظامٌ من الأصول، ونظامٌ

[1]- المرجع نفسه، ص: 184.

من الزوائد، ونظامٌ من الصيغ الصرفية، ونظامٌ للاشتقاق، ونظامُ النحو بأبوابه وقرائن أبوابه، ونظامٌ للظواهر الموقعية، ونظامٌ لأنواع التراكيب ومعانيها[1] .

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ للغة نوعين من العلاقات، علاقات وفاقية أو مشابهات، وعلاقات خلافية أو فروق. فالعلاقاتُ الوفاقيةُ تدعو إلى اللّبس، أمّا العلاقاتُ الخلافيةُ فهي تُعينُ على أمن اللّبس[2]، كما أورد الدكتور تمّام بعض القرائن التي بها يتحقّق المعنى وتحيل دون ورود اللّبس، ليعرض بعدها نماذج من العلاقات لعلاج الحالة التي تؤدّي إلى احتمال اللّبس في معنى البنية الصرفية، أو في معنى اللفظ المفرد، أو في معنى التركيب النحوي، ثم أفرد كلّ حالة بالدراسة، وذكر تعدّد المعاني باحتمالاتها مع تطبيقها على القرآن الكريم، وقد نال التركيبُ النحويُ النصيبَ الأوفرَ من هذه الدراسة.

ب) **ظاهرة الترخص عند أمن اللّبس عند المستويات المختلفة:** يرى الدكتور تمام حسان أنه لا مانع من **الترخّص إذا أُمنَ اللّبسُ على مختلف المستويات:** مستوى القرينة النحوية، ومستوى القاعدة النحوية، ومستوى السياق، ولكلّ مستوى من هذه المستويات وسائل وسبل لأمن اللّبس.

أولاً: الترخّص في القرينة: واشتملت على القرائن التالية: البنية، والإعراب، والتضام، والرتبة، والرّبط، والنغمة في الكلام، وأتبع كلّ قرينة بأمثلة.

ثانيا: الترخّص في القاعدة: إذا رأى النحاةُ في الكلام ما يخالف أصلَ الوضع قالوا بالعدول، أمّا أصل القاعدة فلا عدول عنه إلاّ عندما يؤمنُ اللبس، فإذا أُمنَ اللّبسُ جاز العدول عن القاعدة إلى الترخّص.

[1]- ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب(مر.س)، ج2، ص: 32.
[2]- ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، 33/1.

كما استطاع الدكتور تمام حسان أن يمثّل لأمن اللّبس ببعض الأسماء منها: الإفادة وعدم الضرر، والعلم والمعرفة، وإرادة المعنى وظهور القصد، وحذار اللّبس، وأمن اللّبس، والدلالة ونية المعنى وتعقله وعدم خفائه.[1]

والترخيص في القاعدة الأصلية مشروط بأمن اللّبس ووضوح المعنى، فإذا أُمنَ اللّبسُ جاز الترخّص في القاعدة الأصلية بواسطة قاعدة فرعية تحول دون وصف هذا العدول بالشذوذ أو الندرة أو القلة.[2]

ثالثا: الترخّص في السياق: يقول تمام حسان: «المقصود بالسياق ما هو أطول من الجملة الواحدة، والمعروف أنّ الجملة الواحدة قد تكون مُلبِسة. فإذا دلّت قرينةٌ أُخرى قبلها أو بعدها على معناها زال اللّبسُ من الجملة الملبسة لا بسبب في بنيتها بل بسبب في الجملة الأخرى... ثم إنّ عناية المتكلم بالأسلوب قد تدفعه أحيانا إلى الاعتماد على وسائل غير نحوية للتأثير على السامع»[3] .

وفي كتابه " البيان في روائع القرآن" خصّص للّبس الفصل الرابع المعنون بـــــــــــــ" إبداء اللّبس في القرآن الكريم". يقول: «هو تعدّد احتمالات المعنى دون قرينة يعين أحد الاحتمالات دون سواه.»[4]، أي أنّ العبارة أو الكلام يحتمل أكثر من معنى، أي عدم وضوح المعنى المراد فيحدث الإشكال أو عدم الفهم، وذلك لانعدام وجود القرينة التي تحدد المعنى المراد.

ومن علماء العصر الحديث نجد الدكتور فاضل صالح السامرّائي في كتابة " الجملة العربية والمعنى" قد أشار إلى أمن اللبس ومظاهره في المفردات والجمل.

كما أشار الدكتور محمد يونس إلى اللّبس إشارة خفيفة في كتابة " المعنى وظلال المعنى" فأعطى تعريفا للّبس، وذكر بعض نماذجه على المستوى التركيبي.

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ج223/2.

[2]- ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، 2/ 224.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج225/2.

[4]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1893، ط1، ص:395.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت بعضُ الدراسات والبحوث الجامعية التي تهتمّ باللّبس وكيفية أمنه، ولعلّ أهمها على سبيل المثال لا الحصر نذكر:

1/ ظاهرة اللبس في العربية – جدل التواصل والتفاصل: لمهدي أسعد عرار، سنة 2003م.

فقد تناول اللّبس في جانبه الصرفي والمعجمي والتركيبي، والسياقي والأسلوبي . وقدّم دراسة تطبيقية تناولت مشكل القرآن ومتشابهه وغريبه، ومشكل الحديث وغريبه، كما تضمّن الملاحن والأحاجي والألغاز.

وجاء في الكتاب: أنّ الأصل في الكلام هو الإبانة، واللّبس علّة عارضة أو فرع. فاستهلّ كتابه بالحديث عن الإبانة في النّظم اللغوي، فعرض لها في جميع المستويات اللغوية مبيّناً وسائل وطرق الإبانة في كلّ مستوى؛ ابتداء من الصوت وطُرُقه المبينة للكلام من خلال الملامح التميزية والتنغيم والنبر والمفصل*، والكثافة الصوتية، ثم الإبانة في المستوى الصرفي، فالتلّون في المستوى القوالبي والاشتقاقي. فاللغةُ العربيةُ قالبيةٌ وزنيةٌ اشتقاقية[1].

أمّا الإبانةُ في المستوى المعجمي؛ فتكون في إطار العلاقات بين الكلمات، والإبانة في المستوى التركيبي تتمثّل في العلامة الإعرابية، والرتبة اللغوية والمطابقة. أمّا الإبانة الآتية من السياق فتكمن في الظروف الاجتماعية المحيطة بالحدث الكلامي باعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية.

2/ أمن اللّبس في النحو العربي– دراسة في القرائن: لبكر عبد الله خورشيد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الموصل بإشراف حسن سليمان حسين لسنة 2006م.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة اللّبس مفهوما وتاريخا، وموضحاً فيها المعنى اللغوي والإصلاحي للّبس، بالإضافة إلى التأريخ لهذه الظاهرة اللغوية عند النحاة القدامى والمحدثين، وقد عمد صاحبُ هذه الأطروحة إلى بيان ظاهرة اللّبس وإيضاحها، وذلك من خلال دراسته للقرائن النحوية في الفصل الثاني. إذ يرى أن تحقيق أمن اللّبس يتمّ بما يلي: «دالّات النظام

* المفصل (الوقف): هو سكنات كلامية خفيفة بين الكلمات أو الكلمات أو المقاطع يبتغى منها الدلالة على مكان انتهاء لفظ و بداية آخر.

[1] - ينظر: مهدي أسعد عزاز، ظاهرة اللبس في العربية (مر.س)، ص32

النحوى وعلاماته التي بها تنكشف معاني الأبواب والصيغ وتتمايز، فلا تختلط أو تلبس، وهي منظومة متكاملة هدفُها المعنى وكلّ ما يكتنفه من ملابسات الحال المحيط به، وتشتمل على القرائن المعنوية والقرائن اللفظية والقرائن الحالية».[1]

ثم خاض صاحبُ هذه الأطروحة في تفاصيل الحديث عن القرائن بأنواعها؛ فالقرائنُ اللفظيةُ تتمثل في العلامة الإعرابية والرتبة والتظام ، والصيغة والاستدعاء الوظيفي، والربط والأداة والوقف والتنغيم، أمّا القرائن المعنوية فقد قسمها إلى قسمين: قرائن معنوية أساسية وأخرى ثانوية. فالأساسية تشتمل على: قرينة الإسناد، والتخصيص، والمخالفة، والتبعية والنسبية، أمّا القرائن الثانوية، فتتمثل في :قرينة المعنى التقسمي، وقرينة المعنى المعجمي، ثم قام بالجمع بين هذه القرائن في الفصل الثالث معنونا إياه بـــــــــــ(تضافر القرائن والترخص النحوي بها)، أي اجتماع القرائن وتعالقها لإنتاج المعنى النحوي وحفظه من اللّبس. يقول تمام حسان: «ولا تدلّ واحدةٌ من هذه القرائن بمفردها على المعنى النحوي، وإنما يتضح المعنى بعصبة من القرائن المتضافرة»[2] .

وقد اختار خورشيد في دراسته التطبيقية لأمن اللّبس باب المرفوعات، فجاء الفصلُ الأوّلُ بعنوان "أمن اللّبس في باب المبتدأ والخبر"، وفي الفصل الثاني: "أمن اللّبس في باب الفاعل"، والفصل الأخير بعنوان "أمن اللّبس في باب النائب عن الفاعل".

[1]- بكر عبد الله خورشيد، أمن اللبس في النحو العربي، دراسة في القرائن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية، 2006، ص45.

[2]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص:.07

المبحث الرابع
المواضع التي يكون فيها الكلام ملبساً

المخاطب والكلام الملبس:

تعتبر عمليةُ التواصل وظيفة اللّغة الأساسية، وتحدثُ هذه العملية بين المتكلم والمستمع، وذلك عن طريق توجيه رسالة من المتكلم إلى المستمع عبر قناة (الكلام). فالمتكلّمُ لا غاية له بالكلام ذاته، وإنّما بغية إيصال رسالة معيّنة إلى السامع.

ومن أجل بلوغ المتكلّم غايته لا بدّ له من استعمال نظام لغوي معيّن للتعبير عن صور الفكر، سواء شفهيًا أو كتابيًا، وذلك بعد تمكّن المعنى من نفس المتكلّم، فيحاول إيصال هذا المعنى إلى المتلقي عن طريق رسالة متمثلة في نظام لغوي، هذا النظامُ يتألف من الإطار الخارجي للتركيب (الشكل) والمتمثل في رصف الألفاظ والمفردات، والمعنى الذي يقابل هذه الألفاظ.

إنّ الإفادة هي الغاية الكبرى للغة، فالعمليةُ التواصلية تقوم على هذا الشرط (الإفادة)، بمعنى آخر : الابتعاد عن اللّبس في الكلام، وذلك عن طريق أمنه. وقد اعتبر تمام حسان أنّ أمن اللبس هو الغاية القصوى للاستعمال اللّغوي ، والقانون الأساسي الذي يحكم عملية الاتصال .[1]

الأصل عند المتكلمُ – أثناء توجيه رسالته اللّغوية– أنّه لا يدعُ مجالاً للّبس حتى يدرك المخاطَب هذه الرسالة، فيحدث الفهمُ ويحصل التبليغُ، وبإهمال الأصل يتسرّبُ اللّبسُ إلى اللّغة فتصبح غير قادرة على تحقيق غايتها الكبرى (الإفادة)، فيختلّ المعنى عند المتلقي أو عدم الفهم أو سوء الفهم، أما المتكلّم فإنه يعرف مراد نفسه فلا يحصل عنده لبس ولا إبهام.

والحقيقة التي ينبغي تأكيدها، هو أنّ اللّبس يتعلق بفهم المخاطب للكلام، فهو الذي يحدّد ما إذا كان الكلامُ مبيناً واضحاً أم مُلبسًا مشكلاً، والغرض من الكلام هو المعنى، فاللّبسُ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور المعنى وبيانه لدى المتلقي، كما يكتسب صفة النسبية، فما يكون في عصر من العصور ملبسا لا ينبغي أن يكون كذلك في عصر آخر. فقد يكون الكلام مفهومًا ظاهراً

1-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 34.

معناه في عصر، ويكون مستغلقا غير مستبان في عصر آخر، وما يراهُ جيلٌ من الناس مخلاً موقعاً في وهم يراه جيلٌ آخر مستقيمًا واضحًا غير مُلبس [1].

أنواع اللّبس:

يتألّفُ النظامُ اللّغويُ العام للغة العربية من مجموعة أنظمة فرعية، وكلّ نظام يضبط مجموعة من الظواهر اللّغوية، ويطلق على هذه المستويات (المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي (النّحوي)، والمستوى الدلالي/ المعجمي) بالإضافة إلى المستوى الأسلوبي والسياقي.

وفيما يلي بيان ذلك:[2]

أ)- اللّبسُ الصوتي:

يدرسُ النظامُ الصوتي الظواهر اللّغوية المتصلة بأصوات الكلمات، وصفاتها، ومواضع نطقها، بالإضافة إلى كيفية انتقال هذه الأصوات في الهواء إلى أن تصل للأذن، فتدركها وتقوم بتحويلها إلى إشارات حتى يفهمها العقلُ، وقد عنيت الأصوات بوافر الدراسة من قبل اللّغويين القدامى والمحدثين، كما أصبحت دراسة الأصوات علما قائما بذاته، وهو ما يعرف بعلم الأصوات أو الصوتيات .

أمّا اللبسُ الصوتيُ: يقصد به الغموض الناشئ عن احتمال نطق أكثر من حركة صوتية في النص المكتوب على الحرف في الكلمة. مثال ذلك: (أديتَ ما عليكَ)؛ فالحرفان(التاء والكاف) يحتملان ركنين صوتيين هما: الكسرة والفتحة، والسبب في حدوث الغموض خُلُوّ الكلمتين من التشكيل، لذا نجد الحركة دلالة تسهم في بيان المعنى وأمن اللّبس.

كما أنّ للحركة دوراً كبيراً في بيان الفروق اللغوية، فتغيّر حركات أبنية الكلم يؤدّي إلى اختلاف معانيها، مثال: (البرد): فهذه الكلمة بدون تشكيل تحدث لبساً لدى القارئ ، فهي تحتمل عدة معان: (اَلْبَرْدُ، البُرْدُ، البَرَدُ) . وفي هذا الصدد يقول ابن جني: " فقد يقع اللبسُ أيضا

([1])إبراهيم محمد عبد الله، القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، مجلة التراث العربي ، 2006، العدد: 101، ص210.

([2]) ينظر: البسومي حسين محمد علي، منهج العلاقات الدلالية في فك اللبس الدلالي في اللغة العربية حاسوبيا، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 12، أبريل، 2015، ص 341.

بحيث رمت الفرق، ألا تراك تقول للرجال: (أنتم تغزون وللنساء: أنتن تغزون)، وتقول للمرأة: (أنت ترمين ولجماعة النساء أنتن ترمين)".[1]

ومما يقع فيه اللبسُ (لام البعد ولام الملك)؛ ولرفع اللّبس بينهما كُسرتْ اللامُ في لام البعد(ذلِكَ)؛ لئلاّ تلتبس بلام الملك (ذا لَكَ) بفتح اللاّم، ولو أنك فتحت لام البعد فقلت: (ذلَكَ) لالتبس، وتوهّم السامعُ أنّ المراد به أنّ هذا الشيء ملك لك، فلما كان يؤدّي إلى الالتباس كسرت اللام في لام البعد لإزالته.[2]

كما ينتج اللّبسُ عن غياب المفاصل الصوتية، وتداخل حدود الكلم عن المستوى المنطوق (النبر والتنغيم)، فتغييب المفصل الصوتي (الوقف) يفضي إلى اللّبس وتداخل بين الكلمات، وهذا الموضوع متعلق بالمتكلم، فهو المنتجُ للكلام والقصد من إنتاجه. مثال: (إغفال الكسائي للمفصل الصوتي الذي أفضى به إلى اللحن، وذلك عندما سأله اليزيدي بحضرة الرشيد. فقال: انظر. في هذا الشعر عيبٌ، وأنشدَهُ:

لا يكون العير مُهْرًا ولا يكون المُهرُ مُهْرًا

فوهم الكسائي أنّ البيت فيه إقواءٌ، فذلك أنّ (كان) تتطلّبُ اسمًا منصوباً على أنه خبرها. فقال الكسائي: لابدّ أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر، فقال اليزيدي: أنا أبو محمد الشعر صواب! وذلك أنّ اليزيدي تفطّن إلى المفصل الصوتي (وقفة أو سكتة) في البيت الشعري، جعلت من جملة (لا يكون) الثانية توكيداً لما قبلها، ثم يستأنف الكلام فيقول: المهر مهرُ.فرفعت مهر على أنها خبر لمهر.[3]

([1])ابن جني، الخصائص، ص 140.

([2]) ابن الأنباري عبد الرحمان بن محمد ، أسرار العربية، تح . محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1997، ص 198.

([3]) النحاس مصطفى، من قضايا اللغة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1995، ط1، ص 90.

كما أنّ تغييب التنغيم يؤدّي هو الآخر إلى الالتباس، وذلك لتجريد الكلام من سياقاتها الحية، ومثال ذلك قوله تعالى {مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ} .[1]حيث أن "ما" في سياقها محتملة معنيين: الاستفهام والنفي، وكلاهما مفارق للآخر ولا يتبين المعنى إلا باستحضار التنغيم.

والنبرُ هو الآخر يساهم في إظهار المعنى، وبيان دقائقه، كما أنه ينتقل من مقطع إلى مقطع وهذا التنقل يؤدي إلى تغير المعنى .

ب)- اللّبسُ الصرفي:

النظام الصرفي: يُفسّرُ الظواهر اللّغوية المتصلة ببنية الكلمة وصيغها وطريقة تولّدها من الجذر، وما تتعرّض له بنيتُها من إعلال وإبدال، والنظامُ الصرفي يرتبط بالنظام الصوتي، فالأصواتُ تتركّب من كلمات، وهذه الأخيرةُ تأخذ هيئة أبنيةً مخصوصةً وكلٌّ منها في صيغ معينة، ويعنى بهذه الدّراسة علم الصرف.

أمّا اللّبسُ الصرفي: يقصد به دلالة الكلمة على أكثر من معنى وظيفي، كدلالة بعض المشتقات على الوصفية والاسمية نحو: (عادل، صادق)، أو يمكن القول أنه: " ذلك التداخل الحاصل في الدلالة الوظيفية بين الصيغ والبنى الصرفية المختلفة، مما ينشأ عن تعدّد الصيغ لمعنى واحد أو تعدّد المعاني للصيغة الواحدة، ممّا يجعل دلالتها غير واضحة أو ملتبسة بغيرها من الصيغ".[2]

ومن أمثلة اللّبس الصرفي: نجد دلالة الصيغة الواحدة على معان صرفية متعددة، فقد يتعدّد المعنى الوظيفي للصيغة، فتدلّ الصيغة الواحدة على أكثر من معنى، منها صيغة اسم المفعول مما زاد على الثلاثي، إذ يصاغ على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، ويشترك مع اسم المفعول في هذه الصيغة المصدر الميمي،

([1]) سورة المسد، الآية2.

([2]) الشلوي بريكان بن سعد، اللبس أسبابه وطرق اجتنابه في التقعيد الصرفي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وأدابها، رجب 1432-يونيو 2011، العدد6، ص 48.

واسم المكان، واسم الزمان .قوله تعالى: ﴿وقل ربي أنزلني منزلًا مباركًا﴾[1]و، كذلك قوله تعالى: ﴿باسم الله مجراها ومرساها﴾.[2]

كلمة (منزلاً)= اجتمع لهذه الكلمة ثلاثُ دلالات مختلفة الصيغة الواحدة (مُفعَل) =المصدر، اسم المكان واسم الزمان، بالإضافة لدلالة أخرى خارج السياق هي (اسم المفعول).

وكذلك لفظتي (مجراها ومرساها): فهي تحتمل ثلاث دلالات، تتمثل في كونها مصدرا أو زمانا أو مكانا.[3]

ومن بين الصيغ التي تشترك فيها عدة معان: صيغة (فعل)، إذ يشترك فيه المصدر نحو (صهيل، زئير)، والصفة المشبهة نحو: (كريم، عظيم)، وصيغة المبالغة نحو:(عليم، قدير)، كما يكون بمعنى اسم الفاعل نحو (نذير، أليم)، واسم المفعول نحو(قتيل وجريح). وجاءت صيغة (أفعل) على دلالات مختلفة؛ فمنها التعدية، فالغالب في (أفعل) أن يكون للتعدية.[4]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أذهبتم طيباتكم﴾.[5]

كما تأتي للتعريض ؛ بمعنى أنك عرضته لوقوع الحدث نحو قولك:(أبعتُ الفرس: أي عرضته للبيع).

وتأتي بمعنى الصيرورة نحو: ألحمَ زيدٌ: أي صار ذا لحم.

وأيضا لوجود مفعول أفعل على صفة، نحو قول عمرو بن معدى كرب، وقد –سأله فأعطاه– " لله دركم يا بني سُلَيم، سألناكم فما أبخلناكم، وقاتلناكم فما أجبناكم، وهاجياكم فما أفحمناكم: أي ما وجدناكم بخلاء وجبناء ومفحمين.[6]

كما تأتي للدعاء والمطاوعة للفعل والإعانة.

([1]) سورة المؤمنون، الآية 29.

([2]) سورة هود، الآية: 41.

([3]) الزمخشري أبو القاسم جار الله، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2009، ط3، ص 484.

([4]) الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية بن الحاجب ، تح محمد نور الحسن، محمد محي الدين عبد الحميد،-ص 93

(5) سورة الأحقاف، الآية 20.[5]

([6]) الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية بن الحاجب ، ص 91-

وجاء هذا الاشتراك بين المعاني للصيغة الواحدة، ليدلّ على تعقد الأمر وتشابكه، فيرجع هذا التعدّد لاحتمالات المعنى؛ أي عدم التوازي بين المعاني والمباني، كما أنّ المعاني لا حدود لها، أما المباني فهي محصورة العدد، لذلك كان هذا التعدد للمبنى الواحد –خارج إطار النص[1].

وهو ما خصّه تمام حسان بعنوان (تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، إذ يقول : "فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد، مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما ".[2]

ج)- اللّبس التركيبي النحوي:

يقوم النظام النحويُ بدراسة الأنماط اللّغوية المتعلقة ببناء الجملة العربية، وذلك من حيث التأليف بين الكلمات لتكوين جمل مفيدة، فهذه الأخيرة هي نتاج التداخل بين الأنظمة السابقة . فكلّ نظام يعمل من خلال غيره من الأنظمة، وهذا ما يؤكده عبد القاهر الجرجاني إذ يقول: " فالألفاظُ المفردةُ هي أوضاع للّغة لم توضع لتعرف معانيها في نفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد."[3]

فمعنى الجملة يتوقف على معاني الكلمات التي تتألّف منها، وعلى الطريقة التي بها تتركب وتنتظم، كما أنّ الأصوات هي مادة الكلمة، والكلمة مادة الجملة، والجملة هي مادة اللغة.

أمّا اللبس في التركيب النحوي فهو: احتمال العبارة لأكثر من معنى بسبب تركيبها النحوي كقولك: (رأيت صديقي باكياً)، فلفظة "باكيا": تحتمل أن تكون حالاً من تاء الفاعل أو من المفعول.[4]

وسيتمّ التفصيل في الفصل الثاني؛ لأنه محور بحثنا.

د)- اللّبس الدلالي:

([1]) تمام حسان، اجتهادات لغوية(مر.س)، ص 185.

([2])تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها، ص 163.

([3]) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز(مص.س)، ص 323.

([4]) مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ط2، ص 58,

المستوى الدلالي: يفسّر الظواهر اللّغوية المتصلة بالمفاهيم التي تنقل مدلولات الواقع إلى دوال مجردة. وتعتبر وحدته الأساسية هي معنى الكلمة، حيث يهدف إلى تحقيق المعنى السياقي للكلمة ونسبتها إلى الحقل المعجمي الدّلالي الموافق له، كما يتعرّض للتغيّر الدلالي الحاصل للكلمة عبر الزمن، وأنواع هذا التغير وأسبابه، إذ يعتبر المسؤول عن تحقيق التآلف بين المعاني المعجمية والوظيفية لكل كلمة تتكون منها الجملة الواحدة.

فإذا تحقّق هذا التآلفُ كانت الجملة مقبولة دلاليًا بالإضافة إلى قبولها نحوياً. وإذا اختلّ هذا التآلفُ الدلالي بين كلمات الجملة اضطرب بقدر ذلك الاختلال إفادة الجملة للمعنى المقصود منها.

واللّبسُ الدّلالي هو: احتمال الكلام لأكثر من معنى، قد يكون نتيجة للتعقيد المعنوي.[1]، ومثال ذلك لفظة "عين" تحتمل عدّة معان منها: عينُ الإنسان، والبئر، والجاسوس... وذلك لأنّ الكلمة خارج إطار السياق - أي وهي في المعجم- لها دلالات مختلفة، وعدم تحديدها في جملة يؤدي إلى الالتباس . يقول السيوطي في هذا الصدد: " إنما اللّغةُ موضوعةٌ للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية". [2]

فالمستخلص من القول أنه ليس من الحكمة والصواب وضع لفظ واحد يدل على أكثر من معنى، وذلك لأنه يؤدّي إلى الالتباس. كما يحدث اللّبسُ نتيجة الاختلاف في المجالات الدّلالية أو ما يسمّى بالحقل، وكذلك التطوّر الدلالي للكلمات.

ونجد الدكتور أحمد المتوكّل ينعت الخطاب بالملتبس دلالياً حين يكون التباسُهُ في معناه؛ أي في مجموع معاني ألفاظه مضموما بعضها إلى بعض، ويرى أنّ مصدر هذا الالتباس راجع إلى المشترك اللفظي الحاصل لأكثر من معنى.[3]

هـــــــ)- **اللّبسُ الأسلوبي:**

([1])المرجع نفسه، ص 58.

([2]) السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، دت، ط3، ج1، ص 385.

([3])المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2006، ط1، ص196.

1- يقصد بالمستوى الأسلوبي: التعبير عن المعنى الواحد بأساليب مختلفة مع التزام مستويات الصوت، والصرف، والدلالة، والنحو. مثال ذلك قولك لصديقك: (أتحملني أم أحملك). وبهذا يكون اللّبس الأسلوبي نتيجة استخدام المتكلم للتورية، والكناية، والمجاز، فيذهب بذلك إلى التعمية في الكلام.

و)- **اللّبسُ في المستوى السياقي:**

ويسمّى بسياق الحال أو المقام، ويضمّ جميع الظروف والوقائع غير اللّغوية التي تحيط بالنص عند شرحه من أجل توجيه معناه. يقول تمام حسان: " المقامُ هو: حصيلة الظروف الواردة طبيعية كانت أو اجتماعية، أو غير ذلك في الوقت الذي تمّ فيه أداء المقال".[1]

وتمثل هذه الأنظمةُ النظام العام للغة العربية، وذلك من خلال تعالقها مع بعضها البعض، إذ ترتبط ببعضها لعلاقات عضوية لا تكاد تنفصم، وإنما جرى هذا التقسيم للتّسهيل والتّسيير.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 41.

(3)البسومي ، منهج العلاقات الدلالية في فك اللبس الدلالي، ص 243.

المبحث الأول
هل في القرآن لبسٌ؟

السؤال الذي حيّرنا وأحرجنا: هل يمكن دراسة اللّبس التركيبي في النصّ القرآني؟ وهل يوجد في القرآن الكريم كلامٌ مُلتبس؟

لا يخفى على أحد من عامّة الناس أو خاصّتهم من العلماء والمفكرين أنّ القدامى تناولوا المشكل في القرآن، ووظّفوا مصطلح " المتشابه". وحزّ في نفوسنا كثيرا أننا لم نجد مصطلح" اللّبس والالتباس" إلى أن أوعزَ إلينا الأستاذُ المشرفُ أنه يوجد كتابٌ مشهورٌ بين القدامى والمحدثين، وهو كتاب (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن) لأبي يحي زكريا الأنصاري المتوفى سنة 926هـ. حيث ذكر في مقدمة الكتاب : " ... فهذا مختصرٌ في ذكر آيات القرآن المتشابهات المختلفة بزيادة أو تقديم..."[1] .

كثيرٌ من علماء الأصول وأهل التفسير ربطوا بين مصطلحي" المشكل واللبس". يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: ((***فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة***)) المتشابه في هذه الآية من باب الاحتمال والاشتباه.. أي التبس علينا... والمراد بالمحكم ما في مقابلة هذا، وهو ما لا التباس فيه ولا يحتمل إلاّ وجهاً واحداً "[2].

إنّ البحث في المشكل القرآني أو المتشابه أو الملتبس تكشف الجوانب المهمّة المتعلقة بهذا الموضوع الذي يستمدّ أهميته من مكانة النص القرآني الكريم. وكذلك دراسة الالتباس هو دفعٌ لكثير من الإشكالات وإظهارٌ لدقائق المعاني وحكم التشريع، وبيانٌ لفصاحة لغة القرآن وبلاغته.

لقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب، بلسان عربي مبين، فلسانهم أتمّ الألسنة بياناً وتمييزا للمعاني، وكانت لغتهم تحفل بالكثير من الوجوه البيانية والأنواع البلاغية، بل كان التفنن في أساليب الخطاب أحد الأمور التي ترفع من قدر اللسان العربي. وكان من أساليبهم المستحسنة

---

(1) أبو يحي زكريا الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني،دار القرآن الكريم، بيروت، ط1، 1403هـ، ص 4 .

(2) الجامع لأحكام القرآن، تصحيح : أحمد البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت،1405هـ، 10/4 .

ما يحتاج إلى إعمال الفكر وإجهاد الذهن للوصول إلى مبتغى المتكلّم، فنزل القرآن بمثل هذه الأساليب؛ فهي من معهود العرب في كلامهم وخطابهم.

ونتيجة لأمر الله تعالى بتدبّر القرآن الكريم ((***أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا***))[1]، فقد يشكل ويلتبس على البعض آياتٌ من القرآن الكريم. ويعتبر ابن عباس أوّل من التفت إلى الآيات الملبسة؛ حيث تكلّم في نوعين من المشكل، وهما: الغريب: وهو ما ظهر من سؤالات نافع بن الأزرق(ت 65هـ)، والتي جمعها السيوطي في الإتقان[2]. والنوع الثاني: موهم الاختلاف والتعارض.

وبعد ذلك توالت التصنيفات؛ نذكر منها : كتاب(تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة(ت 276هـ)، وكتابان للقاضي عبد الجبار المعتزلي(ت 415هـ):تنزيه القرآن عن المطاعن ومتشابه القرآن، ولمكي بن أبي طالب القيسي كتابان، هما(مشكل إعراب القرآن)و(تفسير المشكل من غريب القرآن)، وكتاب(مشكلات القرآن الكريم) للشيخ محمد عبده(ت 1323هـ). وقد عدّ العلماء أكثر من خمسين كتابا تناولت مسألة المشكل والملتبس في القرآن.

والمتتبّع للمعاني اللغوية للفظة(أشكل، وشاكل، ومشكل) يجدها تدور حول:المماثلة، والاشتباه، والاختلاط، والالتباس.يقول الشاطبي في تعريف المتشابه: " ومعنى المتشابهك ما أشكل معناه، و لم يبيّن مغزاه"[3] .وقد أشار ابن تيمية إلى هذا بقوله: " ولهذا كان السلفُ-رضي الله تعالى عنهم- يسمون ما أشكل على بعض الناس حتى فهم منه غير المراد: متشابهاً "[4].

وأجمع العلماء أنّ استخدام مصطلح (الملتبس والمشكل) في القرآن عام يشمل كلّ إشكال يطرأ على الآية، سواء كان في اللفظ أم في المعنى، أن توهم تعارض، أم في الإعراب، أم في القراءات.

هل يوجد كلام ملبس ومشكل في النصّ القرآني؟

---

(1) النساء: 82 .

(2) ينظر: السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تقديم: مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط2 ، 1414هـ، 382/1- 388 .

(3) الاعتصام، تح: سليم ين عيد الهلالي،دار ابن عفان، السعودية،ط1 ، 1412هـ، 736/2 .

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن قاسم،طبع مجمع الملك فهد، 1416هـ 258/13 .

ينبغي أن يعلم كلّ دارس لهذا الموضوع أنّ الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه"[1] ، وفي هذه الحال نفهم أنّ اللبس والإشكال لا يوجد في أصل الآيات ، وإنما هو متعلّقٌ بفهم القارئ للآيات، فعلى هذا لا مانع من وجود اللّبس والمشكل في القرآن. يقول القاضي أبو يعلى: " وأما المتشابه فهو: المشتبه المحتمل الذي يحتاج في معرفة معناه إلى تأمل وتفكّر وتدبّر وقرائن تبينه وتزيل إشكاله"[2].

أما عن أسباب وقوع اللبس والإشكال في آيات النصّ القرآني فهي كثيرة ومتنوعة، موزعة بين ما له علاقة بالعقيدة، ومنها ما يتعلّق بالمعنى، ومنها ما هو مرتبطٌ باللغة والنحو والدلالة. ويمكننا إيجاز هذه الأسباب بمايلي:

1- اختلاف الموضوع في الآيات.
2- اختلاف الموضع والمكان للآيات.
3- وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة.
4- اختلاف جهة الفعل.
5- تعدّد القراءات في الآية.
6- توهّم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية.
7- توهّم استحالة المعنى.
8- خفاء المعنى.
9- غرابة اللفظ.
10- مخالفة المشهور من قواعد اللغة العربية وتراكيبها النحوية.
11- الإيجاز والاختصار.
12- احتمال الإحكام والنسخ للآية.

ما يهمّنا من كلّ هذه الأسباب هو اللّبس في التركيب النحوي من خلال بعض الآيات في النصّ القرآني.

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 258/13 .
(2) العدة في أصول الفقه،تح: أحمد المباركي،دار البيان العربي، بيروت، ط1 ، 1410هـ، 152/1

المبحث الثاني
أمن اللبس في العلامة الإعرابية

إنّ الحركة الإعرابية هي أصغر وحدة دلالية فعّالة قادرة على أن تفرّق بين المعاني، فللإعراب قيمةٌ دلاليةٌ لإظهار المعنى وإيضاحه بأسلوب رصين . وسبب ذلك يرجع إلى الأحوال المختلفة للأسماء، فهي تأتي على صور إعرابية متعددة، فتكون بمعنى فاعل ومفعول ومضاف ومضاف إليه، وبناؤها لا يدلّ على تلك المعاني، إنما حصل ذلك نتيجة اشتراك المعاني الكثيرة في صيغة الاسم الواحد، لـــذا جيء بالإعـــراب فيها مميزاً للدلالة والتفريق بين تلك المعاني، فهذا عليه ضمة، إذاً هـــو مـــرفوع لأنه فـــاعل، وهذا عليه فتحة فهو منصوب لأنه مفعول، وهذا تحته كسرة إذاً هو مجرور لأنه مضاف[1].

يقول ابن يعيش (رحمه الله): " إنه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة، وتارة تكون مضافاً إليها كان إعراب المضاف إليه مختلفاً ليكون الدليل حسب المدلول عليه"[2].

وهناك كثيرٌ من العلماء قالوا بأنّ للحركة الإعرابية التي تطرأ على أواخر الكلم أثرٌ في المعنى ، (فكل حركة تُعَدّ وحدة صرفية (مورفيماً) ساهم في تغيير دلالة الألفاظ، ويسمّي بعضهم هذه الحركات (المورفيمات المقيدة)؛ لأنها لا تظهر مستقلة بنفسها بل تصحب الحروف أبداً، إذ ليس لهذه المورفيمات دلالة لو أنها جاءت عائمة".

إذاً ، لحركات الإعراب فائدتان :

الأولى: توجيه دلالة النص بتوضيح معنى السياق .

الثانية: تسهيل النطق بالكلمات لتحصيل التجانس الصوتي في السياق .

---

(1) ينظر: الزجاجي أبو القاسم،الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مـــازن المبـــارك , دار النفـــائس , بيروت , الطبعة الثانية 1393هـــ 1973م ، ص69 .

(2) شرح المفصل(مص.س) ،72/1 .

ويذهب ابن جني "أنّ الإعراب دليلُ معنى، فيفيد بقوله عن الإعراب: (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[1]، ويقصد بالألفاظ كلّ ما باستطاعته أن يُعطي معنىً في نفسه، وما ذاك إلا دليلٌ على أنّ الحركات الإعرابية ما هي إلاّ موضّحات للمعاني .

ويبين عبد القاهر الجرجاني العلاقة بين الإعراب والمعنى ، فيقول: " وقد عُلِمَ أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرَفُ صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"[2].

ولولا ظهور الحركات الإعرابية لكان لزاما التكرار في التركيب أو أن يكون فيه شيء من التوضيح والإبانة لإزالة اللّبس الحاصل فيه، فتغيير حركة إعرابية واحدة قد يغير المعنى بأكمله ويصرفه من معنى إلى معنى جديد.

أ)- قال الله تعالى : ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾[3].

قراءة المصحف: (لا ينالُ عهدي الظالمين) بالنصب . وتوجد قراءة ثانية: (لا ينالُ عهدي الظالمون) بالرفع[4].

قد يلتبسُ المعنى حينما لا نحدّد الفاعل من المفعول؛ أي من هو الذي ينال. هل العهد هو الذي ينال الظالمين، أم الظالمون هم الذين ينالون العهد؟

(العهد): هو الفاعل في قراءة المصحف، و(الظالمين): مفعول .

أما قراءة الرفع فالفاعل هو (الظالمون)، و(العهد): مفعول . والمعنى من ناحية الإعراب متقارب جداً؛ لأنّ (ما تلقاك فقد تلقيته، وما نالك فقد نلته . وهذا يسمِّيه النحويون: المشاركة في الفعل)[5].

---

(1) الخصائص(مص.س) ،36/1 .
(2) دلائل الإعجاز(مص.س)، ص23 .
(3) البقرة : 124 .
(4) ينظر:القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(مص.س)، 98/2.
(5) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم , دار الشروق , الطبعة الثانية 1397هـ 1977م ، ص51 .

وبهذا يكون معنى قراءة النصب: لا ينال عهدُ الله الظالمين؛ أي لا يعهد الله للظالمين بإمامة، (فالعهد هو الذي لا ينالهم)[1]، (فلا يكون للمسلمين إمام مشرك)[2]. ويذكر أبو جعفر النحاس ما حُكـــي عن محمد بن يزيـــد المُبَـــرِّد أنه قال: "المعنى يوجب نصب الظالمين . قال الله سبحانه وتعالى لإبراهيم –عليه السلام: (إني جاعـــلك للنـــاس إماماً)؛ فعهد إليه بهذا فسألَ ابراهيمُ فقال: (ومن ذريتي)، فقال جل وعز: (لا ينال عهدي الظالمين) لا أجعل إماماً ظالماً، ورُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ســـــأل إبراهيمُ أن يُجْعَلَ من ذريته إمام فعلِم الله أن في ذريته من يعصي ، فقال: (لا ينال عهدي الظالمين".

وهذا يعني: (من كان ظالماً من ذريتك . لا يناله استخلافي وعهدي إليه بالإمامة , وإنما يناله من كان عادلاً بريئاً من الظلم)[3].

ومعنى الظلم هنا الكفر(وهو قول ابن جُبَير(رحمه الله) وبظلم المعاصي غير الكفر، وهو قول عطاء والسَّدي، واستدل بهذا على أنّ الظالم إذا عُوهِدَ لم يَلزَمِ الوفاء بعهده، قال الحسن: لم يجعل الله لهم عهداً)[4].

وإذا تتبعنا السياق القرآني فإننا ندرك الجواب ، ونقضي على اللبس الذي انتابنا، فقد أُجيب إبراهيم- عليه السلام بقوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ**﴾[5] ذلك لأنه قال: و(ومن ذريتي) على التبعيض، و لم يقل: ذريتي على العموم، فيكون معنى (لا ينال عهدي الظالمين) ؛ أي (لا تصيب الإمامة أهل الظلم من ولدك أي أهل الكفر. أخبر أن إمامة المسلمين لا تثبت لأهل الكفر، وأنّ من أولاده المسلمين والكافرين. قال الله تعالى: ﴿**وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ** ﴾[6].

أما قراءة الرفع فيكون المعنى فيها: (لا ينال الظالمون عهدَ الله تبارك وتعالى) ، وتدل هذه القراءة على طلب الإنسان للإمامة، ولهذا نُسب الفعل إليهم، وصحيحٌ أن من طلب الإمامة فقد ظلم نفسه، ولهذا نهى الرسول(ص) أن تُطلب الإمامة أو الإمارة، وطبيعة نهيهِ بسبب الطلب لا

(1) الأخفش سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس , الطبعة الثانيـــة، 1401هـــ 1981م .146/1 .

(2) الفراء يحي بن زياد، **معاني القرآن** , عالم الكتب , بيروت , الطبعة الثانية 1980م .76/1 .

(3) الكشّاف(مص.س) :184/1 .

(4) الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة , الرياض .(د.ت):377/1 .

(5) الحديد : 26 .

(6) الصافات : 113 .

غير. قال رسول الله (ص):(يا عبد الرحمن بن سمرة: لا تسأل الإمارة ؛ فإنك إن أُعْطيتَها عن مسألةٍ وُكِلتَ إليها ، وإن أُعْطيتها من غير مسألة أُعِنْتَ عليها)[1].

وقريب من هذا المعنى ما ذكره الإمام القرطبي في قوله تعالى: (لا ينال عهدي الظالمين) . قال: لا ينال عهد الله في الآخرة الظالمين . فأما في الدنيا فقد ناله الظالم فآمن به، وأكل وعاش وأبصر. قال الزجاج: وهذا قولٌ حسنٌ أي لا ينال أماني الظالمين , أي: لا أُؤَمِّنُهم من عذابي)[2].

فمن جهة الاشتراك في الفعل فالمعنى واضح، ولا التباس في أمر نيل العهد لذلك جوّز العلماء الرفع والنصب في الظالمين، وكذلك في العهد.

المبحث الثالث
أمن اللبس في حذف التركيب

الحذف في اللغة: إسقاط الشيء، (وحَذَفَهُ يَحْذِفُهُ حَذْفاً: أسقطه)([3]).

(1) صحيح البخاري ، كتاب الأيمان والنذور:216/7 , رياض الصالحين برقم 679 :277 .
(2) الجامع لأحكام القرآن :98/2 .
(3) الجوهري، صحاح اللغة(مص.س): (حذف): 1341/4.

يمثل الحذف أحد أساليب التأويل المهمة التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، ويجري الحذف في كل نوع من أنواع الكلم ، فيشمل الحركة والحرف والمفردة والتركيب ، لكنه في المفردات أكثر من التراكيب؛ لأن المفردات أخف استعمالا ، فلهذا كثر فيها الحذف([1]).

وبما أن التقدير من ألفاظ التأويل فلا بد للنحوي من أن يعرف مكان المقدر، فيقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله. فالحذف مخالف للأصل ووضع المقدر في غير محله مخالف للأصل، فإذا اجتمع مخالفان للأصل بَعُد المعنى وفسد الكلام.

وهذا ما وضحه ابن هشام في مسألة بيان المقدر بقوله: (فيجب أن يقدر المفسَّرُ في نحو: (زيداً ضربته)، مقدما عليه. وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه لا يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذّر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك)[(2)].

يجب أن يقدّر النحويون اسما أو فعلا أو حرفا لتعطى القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوما ، وهذا المقدر نوعان([3]) :

1. ما يكون قد فهم من الكلام، ودلّ عليه سياق القول، فكأن المحذوف جزء من المعنى قد نطق به، وإنما حذف تخفيفا وإيجازا ، وهو أمر سائغ .

2. التقدير الصناعي: وهو ما يعاب على النحويين؛ لأنهم اجتلبوا كلمات لتصحيح الإعراب وإكمال نظرية العامل، فلا يراد بهذا النوع إلا تسوية صناعة الإعراب ، وهذا الأمر يدل على أن تقديراتهم جاءت للمحافظة على سلامة قواعدهم، لأنهم لن يسلّموا بحقيقة قصور تلك القواعد عن استيعاب الظواهر اللغوية([4]) فحملوا النص ما لا يحتمل من ألفاظ ، بل

(1) ينظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة : 100/2
(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب(مص.س): 612/2.
(3) ينظر :إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر , بغداد 1982م، ص 35-36
(4) ينظر : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ،منشورات الجامعة الليبية ، مطابع دار القلم ، بيروت ، 1393 هـ – 1973م . : 305

توهموا نصا آخر هو الصحيح ، وأخذوا يفلسفون في هذه التقديرات ويلتمسون لها الأسباب والعلل والأصول([1]) .

وأكثر مواضع حذف التركيب كانت في أسلوب الشرط ، إذ وردت نصوص قرآنية عدة مستغنية عن جواب الشرط .وهذا ما نجده عند سيبويه ، حيث يستفهم من الخليل عن ذلك، فيجيبه : " بأن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام "([2]).

واشترط النحويون لحذف الجواب شرطين([3]) :

أحدهما : أن يكون الجواب معلوما ، أي أن يدل عليه دليل إما لفظا نحو: (هو ظالم إن فعل) ، أو نية نحو : إن قمت أقوم .

الآخر : أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى .

وهذا يعني أن حذف الجواب على ثلاثة أقسام([4]) :

أ. ممتنع : وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما .

ب. جائز : وهو ما وجدا فيه ، ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا .

ج. واجب : وهو ما كان دليله الجملة المذكورة .

---

(1) ينظر : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، نحو التيسير، ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1974م . ص 27

(2) الكتاب(مص.س) :103/3

(3) ينظر : الأزهري خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ – 2000م ، 254/2

(4) ينظر : الأنصاري ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1984م . 450-451

ومن مواضع حذف الجواب قوله تعالى : (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ)[1].

فالأداة (لما) شرطية ، وهي تقتضي الشرط والجزاء لكن النص القرآني استغنى عن الجزاء ، مما اضطر القرطبي إلى تقديره ، بقوله : ((فلما ذهبوا به : جواب (لما) محذوف ، وتقديره : عظمت فتنتهم أو كبر ما قصدوا له)) ([2]).

وتقدير الجواب في النص القرآني أمرٌ ذهب إليه أغلبُ النحويين والمفسرين، إلا أنهم اختلفوا في تقدير هذا الجواب، فقدره الزمخشري بـــ" فعلوا به ما فعلوا من الأذى "([3]).

واختار العكبري أن يكون الجواب (عرفنا)([4]) ، وذهب غيره إلى أنّ الجواب (جعلوه فيها)، وهو ما استحسنه أبو حيان مستدلا عليه بقوله تعالى :(وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ) ، إذ إنه يدل عليه([5]) .

ولأنّ أمر اللبس يحتاج إلى قرينة واضحة، يرى الكوفيون أنّ الجواب مثبت في الآية الكريمة وهو قوله : (أوحينا)، إلاّ أنهم ذهبوا إلى زيادة الواو قبله؛ لأن استقراءهم للظواهر اللغوية أثبت زيادتها بعد (لما وحتى)([6])، والبصريون يمنعون زيادة الواو في مثل هذا الموضع([7]) الموضع([7]) .

ولا يخلو قول الكوفيين من الضعف؛ لأن الله تعالى لم يوح إلى يوسف (عليه السلام) لما ذهب به أخوته ، بل أوحى إليه لما ألقوه في غيابات الجب .

---

(1) سورة يوسف: 15 .
(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 142/9
(3) الكشاف : 449/2
(4) ينظر : العكبري أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية : 50/2
(5) ينظر : البحر المحيط : 287/5
(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 50/2 ، والبحر المحيط : 287/5 .
(7) ينظر : المقتضب(مص.س) : 81/2

وحاول القرطبي حمل النص على ظاهره ذاهبا إلى أن جواب (لما) قوله تعالى : (قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ)[1]، أي لما ذهبوا به وأجمعوا قالوا([2])، ونعته أبو حيان بأنه تخريج حسن([3]).

وهذا القول يشبه سابقه في الضعف ؛ لأن قوله تعالى :) قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ (لا يتم إلا بعد وضع يوسف (عليه السلام) في غيابات الجب ، وما قبله من الكلام ويبقى اللبسُ ؛ لأنّ مثل هذا التقدير لا يدلّ إلا على ذهابهم وإجماعهم على جعله في غيابات الجب .

ومن النصوص القرآنية التي لم يقتصر فيها العلماءُ على حذف جواب الشرط ، بل جاوزوه إلى مواضع أخرى ، منها حذف فعل الأمر وبقاء جوابه، كما في قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا)[4].

فالفعل (يخرج) ورد في الآية مجزوما ؛ لأنه جواب الأمر، فذهب القرطبي إلى تقدير ذلك الأمر ، إذ يقول : ((وقوله : (يخرج لنا) مجزوم ؛ لأنه جواب أمر محذوف ، لأن تقديره : أدع لنا ربك وقل له أخرج لنا يخرج لنا . "([5])، وقد تابعه في هذا التقدير الزجاج([6]).

وذهب النحاسُ إلى أنّ النص على ظاهره دون تقدير، وذلك بالحمل على المعنى ، فالفعل (يخرج) مجزوم بالفعل (أدع)([7]).

---

(1) يوسف: 17 .
(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 142/9
(3) ينظر : البحر المحيط : 287/5
(4) البقرة: 61 .
(5) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 423/1
(6) الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري(ت311 هـ)،معاني القرآن وإعرابه ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1394 هـ – 1974م . 114/1
(7) ينظر : إعراب القرآن : 180/1

أما الكوفيون فيرون أن الفعل (يخرج) مجزوم على معنى الدعاء ولكن على إضمار (لام الطلب) ، أي : (ليخرج) ، ومنع البصريون ذلك([1]) ؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء([2]) .

وبعد عرض هذه الآراء في توجيه النص القرآني أرى أن الأولى أن نختار رأي النحاس الذي يقول : إن الفعل (يخرج) مجزوم بالفعل (أدع) ، وفيه حمل النص على ظاهره ، وهو مطابق لقواعد النحويين لوقوع الفعل في جواب الأمر .

وبعد هذا العرض لآراء علماء التفسير وغيرهم من أهل اللغة والنحو في حذف التركيب ظهرت لنا عنايتهم البالغة باللفظ وترجيحهم كفة الإعراب على المعنى لتفادي اللبس ، كما أنّ تقديراتهم كشفت : " عن حقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن النحاة يخلطون بين الحذف والتفسير ، ويجعلون تفسير النص جزءا لا يتجزأ من النص نفسه ، ويحتمون لذلك مراعاته في تقنين القواعد وتطبيق أحكامها "([3]). كلّ ذلك لأجل أمن اللبس، وتوضيح المعنى.

(1) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 1/423-424 .
(2) ينظر : المقتضب : 2/133
(3) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي(مر.س) ،ص 302

المبحث الرابع
أمن اللبس في (إن) و(إنّ)

قال الله تعالى:" قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ."[1]

إنّ الثقيلة:

مما ورد في ضمن هذا الضرب: قوله تعالى: (**فتنازعوا أمرهم بينهم وأسرُّوا النّجوى، قالوا إنّ هذانِ لسَحِرانِ يريدانِ أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى**)[2] (طه،62-63).

وردت قراءتان في قوله تعالى: (إنّ هذان)، ذكرهما الزمخشري:

1-تشديد نون "إنّ" .

2-تخفيف نون "إنْ".

وقد ذكر الزمخشري التوجيه النحوي لكلا الوجهين على النحو الآتي محاولاً أن يجعل التركيب مفيداً بعيداً عن اللبس التركيبي:

الوجه الأول: تشديد نون (إنّ) ذكره بقوله: "قرأ أبو عمرو: (إنّ[1] هذين لساحران) على الجهة الظاهرة المكشوفة...وقرأ ابن مسعود: (أنّ هذانِ ساحران) بفتح أن وبغير لام، بدل من النجوى"[2].

1_ سورة طه، الآية، 63.

(2) سورة طه: 62، 63 .

فمن قرأ بتشديد نون "إنّ" و "هذان" بألف ونون خفيفة، فالقاعدة النحوية تقول: إنّ الاسم بعد "إن" منصوب، ولّما كان الواقع بعدها مثنى كان ينبغي أن يأتي بالياء؛ لأنها علامة نصب المثنى

والأدهى أنّ بعض علماء اللغة والقراءات من أنكر هذه القراءة. فذهب أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر إلى "أنّ هذه القراءة غلط من الكاتب"[3].

وقد سلك النحاة مسلكين في توجيهها:

الأوّل: الأخذ بالقراءة من دونِ تأويل، وذهب إليه كل من الفرّاء والأخفش الأوسط.إذ جاءت على لهجة بني الحارث بن كعب يجعلون المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً[4]. وحكى الزجاج أن ترك ألف التثنية على هيأة واحدة هو مذهب بني كنانة[5].

الوجه الثاني: للعلماء مذاهب في تأويل ذلك:

1-الإضمار بعد "إن" فيكون "هذان لساحران" مبتدأ وخبراً والجملة خبر لأن، والتقدير: "إنّه هذان لساحران"[6]، وضعّفه أبو علي الفارسي، وابن الانباري' وذلك لدخول اللام في الخبر.

ولا يُلتفت إلى هذا؛ لأنّ إضمار الهاء بعد "إنّ" جاء على اللغة القليلة، وقال به النحويون القدامى[7].

2-إنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، قال الزمخشري: "وقال بعضهم: (إنّ) بمعنى نعم. و(لساحران) خبر مبتدأ محذوف، واللام داخلة على الجملة تقديرة: لهما ساحران."[8].

---

(1) قراءة حمزة وابن عامر وابي عمرو وعاصم برواية ابي بكر ونافع والكسائي، ينظر:ابن مجاهد أحمد بن موسى، السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1400 هـ .ص 419 .

(2) الكشاف: 74/3.

(3) ينظر:ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العلمية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه : 40.

(4) ينظر: معاني القرآن(مص.س)ن 184/2.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه(مصزٍ)، 365/3.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 343/2.

(7) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 362/3.

(8) الكشاف: 74/3.

ورغم ابن هشام أن اللام زائدة وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران[1]، وهو مذهب سيبويه قال: أمّا قول العرب في الجواب "إنَّهُ" فهو بمنزلة "أجل" فإذا وصلت قلت: "إنّ يا فتى" وهي التي بمنزلة أجل. قال الشاعر[2]:

بكر العواذلُ في الصبو حِ يَــلُمْنَني وألــومُهُنَّه

وَيقُلْنَ شيبٌ قــد عــلا كَ وقد كبرتَ فقلت: إنه[3]

وعلى هذا يُحتمل قوله (صلى الله عليه وسلم): (إنّ الحمدُ لله نحمدُهُ)[4]، كأنه أراد (نعم الحمدُ لله)، وكانت الجاهلية تفتتح خطبتها بـــ"نعم".

وقد ردّ بعض العلماء هذا الرأي؛ لأن (إنّ) إذا كانت بمعنى (نعم) ارتفع ما بعدها بالابتداء، واللام لا تدخل على خبر مبتدأ جاء على أصله[5].

وقال بعض النحويين إنها ينوى بها التقديم، والمعنى: إنّ هذان لهما ساحران[6].

فوجه الكلام في الآية "إنّ" حُمِلت بمعنى نعم: إنّ لهذان ساحران، كما تقول: نعم لهذان ساحران، ونعم لمحمّدٌ رسول الله. وفي تأخير اللام مع لفظ "إنّ" بعض القوة على نعم[7].

3-إنّ "هذان" اسم إشارة وهو مبنى، ويكون الحالِ واحدة في الرفع والنصب والجر، وإنّ قول الاكثرين "هذين" جراً ونصباً ليس إعرابا أيضا، واختاره ابن الحاجب[8].

(1) ينظر: مغني اللبيب(مص.س)، ص 57.
(2) ينظر: ديوان عبد الله الرقيات دار صادر ، بيروت .: 66.
(3) الكتاب: 151/3
(4) ينظر: إعراب القرآن: 343/2.
(5) ينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، دار الحرية ، بغداد ، 1395 هـ – 1975م: 466/2 .
(6) ينظر: اعراب القرآن: 246/2.
(7) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 362/3، ومشكل اعراب القرآن: 466/2.
(8) ينظر: امالي ابن الحاجب: 157/1 .

فقراءة أبي عمرو بن العلاء "إنّ هذين لساحران" واضحة من حيث الإعراب والمعنى.

أنّ (هذين) اسم إنّ نصب الياء ولساحران خبرها ودخلت اللام للتأكيد، لكن استشكلت من حيث خط المصحف، وذلك أنّ هذين رسم بغير ألف ولا ياء، ولا يُردّ بهذا على أبي عمرو وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها" .

الوجه الثاني: تخفيف نون "إن" ذكره الزمخشري بقوله: "وابن كثير وحفص (إِنْ هذانِ لساحران)[1] على قولك: إن زيد لمنطلق.واللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة. وقرأ أُبيّ:(إنْ ذانِ إلاّ ساحران). "[2]

وأمّا قراءة التخفيف أي تخفيف"إن" ،فالوجه عند النحاة هو أن ما بعدها مبتدأ وخبر واللام التي في الخبر يسمونها اللام الفارقة، أي التي تفرق بين "إن" المخففة من الثقيلة والنافية،وعلى تقدير الكوفيين ف"إن" بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلاّ" وتقدير الكلام: ما هذان إلاّ ساحران[3].

ولعلّ ما ذهب إليه الزمخشري في توجيه القراءة المشهورة"إن هذان لساحران" هو مذهب المحققين في اعتماد اللهجات العربية قاعدة، لا القاعدة النحوية على مذهب العلماء، وذلك قوله:"وقيل في القراءة المشهورة(إن هذان لساحران) هي لغة بلحارث بن كعب ، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف،كعصا وسعدى، فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب"[4].

إن الآراء والأقوال التي ذكرت كلها لها وجوه ظاهرة الصحة في لغة العرب، وليس في القرآن الكريم حرف إلاّ وله وجهٌ صحيحٌ في العربية، والقراءات صحيحة السند إلى الرسول(صلى الله عليه وسلم) كما أنها جاءت موافقة للسان العرب، وما نطقت به القبائل.

أولاً: حركة الضمائر وتعدد المرجعيات:

إنّ الضمير بوصفه وحدة نحوية أو عنصراً لغوياً لا يحمل دلالة معجمية، بل يحمل مقولات تعود على ما يحيل إليه هذا الضمير، إذ تعدّ الضمائر من الآليات التي تؤدي دوراً في تماسك النص، وتسهم في تحقيق الترابط على صعيدي السطح والعمق (اللفظ والمعنى).

(1) قراءة ابن كثير وعاصم برواية حفص: ينظر: تقريب النشر في القراءات العشر: ص141
(2) الكشاف: 74/3.
(3) ينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن(مص.س) ،467/2 .
(4) الكشاف :74/3

وقد تحدث النحاةُ والبلاغيون عن دور الضمائر، فجاءت تسميته بالضمير من الاستعمال التداولي له، والذي بؤرته (الاستتار والخفاء)؛ لأنه "مأخوذٌ من معنى إضمار الشيء ، والضمير في العربية: السرّ وداخل الخاطر" [1] ، ومنه سمي الضمير ضميراً .

لعلّ اتّفاق جمهور النحاة على كون الضمير أعرف المعارف حقيقة لا شك فيها؛ وذاك لوروده دالا على معيّن، إذ هو إمّا أن يكون للمتكلّم أو الخطاب ، وكلاهما معلوم، وإمّا أن يكون ضمير غيبة، فلا بدّ من ورود مرجعه بلفظ صريح .

ويكتسب الضميرُ أهميته من كونه ينوب عن الاسم والفعل والعبارة والجملة، فقد يحلّ الضمير محلّ كلمة أو جملة أو عدد من الجمل، كما أنّ للضمير قدرة على الربط بين الجمل وبين أجزاء النص المختلفة شكلاً ودلالةً. فالضمير فيه من الخفاء والإبهام ما يجعله في حاجة إلى ما يزيل إبهامه فجاء دور المرجع الذي يتقدم عليه "ليعلم المعني بالضمير عند ذكره بعد مفسره" [2].

من هنا التفت العلماءُ لأهمية الضمير ووظيفته، غير أنّنا وجدناهم اختلفوا في عود الضمير إلى سابق أو لاحق لما للجمل أو للنصّ من احتمالات متعدّدة يحتملها النصّ القرآني الكريم.

من النصوص القرآنية التي أحدثت اللّبس لدى المتلقي، واختلف حولها النحويون والمفسرون في عود الضمير فيها. قوله تعالى: ((*من كان يريد العزّةَ فللّه العزّةُ جميعاً إليه يصعدُ الكلمُ الطّيبُ والعملُ الصالحُ يرفعه. والذين يمكرون السيئات لهم عذابٌ شديدٌ. ومكرُ اولئك هو يبور*)) [3] .

اختلف النحويون والمفسّرون في عود الضمير في كلمة(يرفعه)، حيث تعدّدت الآراء، وربما اختلفت أحياناً. فمنهم من يرى أنّ الضمير يعود على جملة (العمل الصالح)[4]، ويكون المعنى: (والعملُ الصالحُ يرفع الكلم الطيب)، وطائفة من العلماء والمفسّرين يرون أنّ الضمير يعود على الله سبحانه وتعالى[5]، أي أنّ الرافع هو الله، والمرفوع هو العمل، والمعنى: (والعمل الصالحُ يرفعه هو). ويوجد رأي ثالثٌ جعل الضمير يعود على (الكلم الطيب)، أي أنّ الرافع هو الكلم الطيّب، والمرفوع العمل، والتقدير (إنّ الكلم الطيب يرفع العمل)[6].

---

(1) لسان العرب: 492/4 ، مادة (ضمر).
(2) همع الهوامع: 65/1.
(3) سورة فاطر: 10 .
(4) وهو رأي ابن عباس، ومجاهد، والطبري، والزمخشري، ينظر: الطبري ، جامع البيان، 146/22، 147 ، والزمخشري، الكشاف، 625/3 .
(5) من هؤلاء ابن عطية، ينظر:المحرر الوجيز، 431/4 .
(6) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 9/26 .

وهذا اللّبس في المعنى عند المتلقّي للآية القرآنية دفع بالبعض إلى تحديد الدلالة من خلال الحقيقة والمجاز، على أنّ الوجه الأوّل القائل بأنّ العمل الصالح هو الذي يرفع مجازٌ، والوجه الثاني حقيقة، أي الله هو الذي يرفع[1].

يرى الدكتور أحمد عفيفي أنّ تعدّد الاحتمالات في عود الضمير على أكثر من واحد هو أمرٌ لا بأس به إن كان المعنى صحيحاً؛ ذلك أنها تساعد على اتساق النصّ القرآني ودلالاته وأحكامه[2].

ينبغي على المتلقّي أن يبحث عن مرجعيات الضمير؛ لأنّ تلك المرجعيات تختلف مواقعها، فقد يتقدّم المرجعُ على الضمير وهو الأكثر انتشارا ، إلاّ أنّ ما يحدث اللّبس هو حينما يأتي المرجع لاحقاً للضمير، وهذا نادرٌ بسبب صعوبة الاهتداء إليه، إلى أن تكون مرجعيته مقامية تحيل إلى خارج النص ، ففضاء الإحالة بالضمير واسع يمكن مقاربته بهذه الخطاطة:

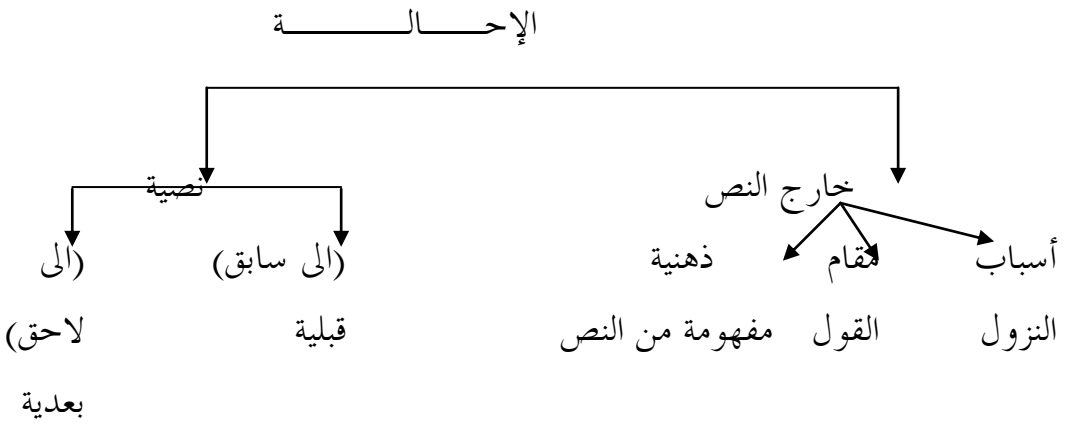

(1) ينظر: ابن العربي، أحكام القرآن، 16/4 .
(2) ينظر: الإحالة في نحو النصّ، ص 59 .

فيمكن أن تكون عناصر الإحالة مقامية أو نصية، وإذا كانت نصية فإنها يمكن أن تحيل إلى السابق أو إلى اللاحق، أي: أن كلّ العناصر تملك إمكانية الإحالة. والاستعمال وحده هو الذي يحدد نوع إحالته"[1] .

ففي قوله تعالى: ***(وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا * وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا * فَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا)***[2] .

نجد أنّ لضمير (الغائب) الذي اتّصل بالفعل الماضي (صرفناه) مرجعيتين، تنطلق الأولى من القياس النحوي الذي يقول أنّ الضمير يعود على سابق في القول، ويكون المرجع الأوّل كلمة [الماء][3]؛ ذلك أنّ السياق السابق فيه ذكر الماء في قوله تعالى: (هو الذي أرسل الرياح نشراً بين يدي رحمته وأنزلنا من السماء ماءاً طهورا لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه ممّا خلقنا أنعاماً وأناسي كثيرا)[4] .

فيكون التصريف للماء بين الناس بوصفه أقرب مذكور، إلاّ أننا إذا استكملنا القول بالسياق اللاحق وجدنا هناك إحالة أخرى يفرضها السياق اللاحق في قوله تعالى: (وجاهدهم به)، "فهو لا يجاهدهم بالماء وإنما يجاهدهم بالقرآن" .

وهذه المرجعية الثانية لم يرد ذكرها في هذا المقام، وإنما يقويها سياق السورة (البنى الكبرى للنص)، و يصبح(ذكر الماء) هو جزئية من الجزئيات التي تناولها القرآن الكريم لمقام الماء في التطهير. " فالآيات المسموعة تذكّرهم بما ركز في فطرتهم من الأدلة العقلية المؤيدة بالآيات المرئية التي يدخل من ضمنها آيات نزول الماء ودوره" [5] ، فأرواحهم تتطهر بنزول الماء . ولعل توجيه الإحالة نحو (القرآن الكريم) يحقق انسجاماً أكثر في النص على صعيد البنى العميقة ، فقد أعطى الله تعالى رسوله سلطان القرآن ليجاهدهم به.

3- وقد يتسع المجال الدّلالي مع تبدّل النظام اللغوي، بحيث يتمّ تجريد الضمير من خاصية تعويضه باسم يعود عليه، و تجده يبحث عن مرجعية محددة تعوّضه ضياع الإحالات المتعددة.

---

(1) خطابي محمد، لسانيات النص مدخل الى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2 ، 2006م، ص 17.

(2) الفرقان: 50-52 .

(3) ينظر: البحر المحيط: 501/6-502.

(4) سورة الفرقان ، الآية / 49.

(5) نظم الدرر: 404/13.

من ذلك قوله تعالى: (..*وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ*)[1] .

تستوقفنا مرجعيةُ الضمير في (إليه)، فالمرجع القريب الذي يحيل إليه الضمير هو (كبير الأصنام) الذي تركه إابراهيم (عليه السلام). فتكون عودتهم إليه لمقصد إبراهيم، وذلك " بأن يسألوه: كيف وقعت الواقعة وهو حاضر فلم يدفع عن صغار الآلهة" [(2)]، أو أن تكون عودتهم إليه "كما يرجع إلى العالم في حل المشكلات .. فإنّ قياس حال من يسجد له ويؤهل للعبادة أن يرجع إليه في حل كل مشكل" [(3)] ، فيكون مقصد إبراهيم من إبقاء الكبير بغية رجوعهم إليه يسير في اتجاهين والهدف واحد.

فإبراهيم – عليه السلام- قصد وضع قومه في مواجهة حقيقية لواقع تفكيرهم ، فلعلهم يرجعون، ويفهموا أنّ هذه الأصنام لا تنطق لتجيبهم، فتقوم عليهم الحجة، أو ربما يكون مقصد إبراهيم من إبقاء الكبير الذي يرتجي رجوعهم إليه أبعد مما سبق " وهو أنّ كبير الأصنام غضب

أن تعبد معه هذه الأصنام الصغار فكسرها، فيكون غرض إبراهيم من ذلك أنه لا يجوز أن يعبد مع الله تعالى من هو دونه مخلوق من مخلوقاته، فجعل إحالة القوم إلى كبير الأصنام مثالاً لما أراده"[(4)].

الملاحظ أنّ هذه الدلالات ظهرت من كون مرجعية الضمير متوجهة الى كبير الآلهة ، إلاّ أنّ التشكيل البنيوي للقول يهبنا مساحة دلالية يحتلها مرجع الضمير ، فيكون فيه احتمال عود الضمير على إبراهيم نفسه، وهو رأي أكثر المفسرين[(5)] ؛ لكونه سبق وأن هدّدهم بتكسير الأصنام .

---

(1) الأنبياء: 57، 58 .

(2) قطب سييد ، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1988م، 2384/4.

(3) الكشاف: 123/3.

(4) ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1995م . 72/3.

(5) البحر المحيط: 320/6 ؛ و الكشاف: 123/3.

ولكي نأمن اللّبس في مثل هذه التراكيب ، يحتاج الأمر إلى عملية ذهنية، أي إلى فعل القارئ في النص ليتمكن من تحديد ماهية الإشارة في الضمير، وهو إرجاع الضمير إلى مرجع معين. وقد تنبه الرضي الاسترابادي إلى احتمالية أن لا تنحصر مرجعية الضمير على لفظ ظاهر، فقال: "إنّ الضمير ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكما" [1].

المبحث الخامس
أمن اللبس في الاسم الموصول

يكتسب الاسم الموصول معرفته من خلال صلته التي تقع بعده ، ومن هنا عــدّه النحــاةُ ضربا من ضروب المعرفة ، وإلاّ فإن وقوعه مفردا لا يصح أبدا ؛ لإبهامه وافتقاره أصلا إلى مــا يزيل عنه ذلك الإبهام .

(1) شرح الكافية: 3/2.

وعلى أساس من هذا ، فهو يقف عنصرا مهما في البنية النحوية ، سواء في عملية الإسناد أو في توجيه المعنى . فأما الإسناد ، فيتمثل في محله الإعرابي ، ولا سيما إذا كان مبتدأ فإنه يطلب خبرا[1]، وذلك يتمثل في أنه يتضمن مع صلته معنى جملة الشرط التي تفتقر إلى ما يتممها من جواب ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في استدعاء الخبر وتنبيه الذهن على تلقيه ، فضلا عن إحكام الخبر بالصلة إحكامَ العلة بالمعلول والسبب بالمسبب ؛ وذاك لما بينه وبين الشرط من شبه كبير .

وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾ [2] واضح أن الاسم الموصول منح الإسناد قوة تعبيرية لا تكون بحذفه؛ وذاك لأن وقوعه مبتدأ استدعى خبرا ، وأنه جعل الإيمان والعمل الصالح علة وسببا في حصول الخبر وهو قوله : (طوبى لهم وحسن مآب) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ[3] . فقد استدعى الاسم الموصول بناء الخبر عليه ، فضلا عن جعله نتيجة لما وقع في الصلة من سبب ومعنى [4] . وهكذا فإن الاسم الموصول يعمل هنا على إحكام الجملة بجعل طرفيها كلا متكاملا ، لا فصل فيه .

ومن المواضع التي يلازم الاسم الموصول فيها تشكيل بنية لا تكون بغيره هو وقوعه صفة للمعرفة عوضا عن وصفها بالجملة ، فإن الجمل في الأصل نكرات ، ولا يصح وصف المعرفة بها ، بل تكون منها حالا ، فإذا ما أريد وصف المعرفة بالجملة وقع الاسم الموصول عوضا عنها ، وإنما جعلناه عوضا ؛ لافتقاره أصلا إلى جملة تبينه وتزيل عنه ما به من إبهام ، فصارت هذه الجملة صلة له من حيث الصنعة ، وصفة للمعرفة من حيث المعنى ، وكأن اسم الموصول واسطة في الربط بينهما ، بخلاف إلغائه ، فإنه يؤول إلى كون الجملة حالا ، ولا شك في أن المعنى يختلف بين الحالتين ، تبعا لتباينه بين الصفة والحال ، فإن الصفة ملازمة للموصوف ، وإن الحال منتقلة عن صاحبها [5] ، ولا تكون ملازمة له إلا بشروط * .

---

(1) ينظر :القزويني الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة،شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي،دار الكتاب اللبناني،بيروت، ط5 ، 1980م ،ص 43 .

(2) الرعد : 29 .

(3) غافر : من الآية60 .

(4) ينظر :ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984م ،183/24 .

(5) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 124/2 .

* ومن تلك الشروط :

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ ***الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا*** ﴾[1] . فقد حقق الاسم الموصول للفظ الجلالة وصفا لا يكون بغيره ، وذلك من خلال اشتماله على جملة هي صلة له صنعة وإعرابا ، وصفة لـــ(لفظ الجلالة) دلالة ومعنى ، بخلاف إلغائه ، فإن الجملة ستكون حالا ، وإن معناها سيوصف بالانتقال لا باللزوم ، وهو معـــنى لا يراد ، ومن هنا تكمن أهمية الاسم الموصول في تشكيل البنية ، وتعليق الألفاظ فيها .

وقد يجيء الاسم الموصول لزيادة تقرير [2] الغرض الذي سيق الكلام من أجله ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾[3] فاختيار الاسم الموصول وصلته (التي هو في بيتها) استغناء عن ذكر امرأة العزيز يراد به إثبات براءة يوسف وعصمته من أول القصة ؛ وذاك لما في جملة الصلة من إقرار أنه في بيتها ، وهذا ((من شأنه أن يطوعه لمرادها))[4] ومما زاد في ذلك نسبة البيت إليها دون زوجها .

أما ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن عدم التصريح في مثل هذه المواضع هو نمط مـــن أدب القرآن يتمثل في الرغبة عن إلصاق العار بأصحابها ، فهو مذهب حسن أيضا ، ولكـــن تبقى دلالة الصلة هي السبب الرئيس في هذا الاختيار ؛ لما لها من أثر في صلب المعنى والسياق .

اللبسُ بين الاسم الموصول والحرف:

وردت قراءةٍ واحدة جاءت فيها "من" حرف جر مرة، واسماً موصولاً مرة أخرى، وذلك في قوله تعالى: (**فناداها مِنْ تَحتِها ألَّا تحزني قد جعل ربُّـــك تحتك سريّـــاً**)[5].

وقد ذكر صاحب الكشاف وجهين من القراءة في قوله تعالى: (مِن تَحتِها)، هما:

1-"مَنْ" اسم موصول .

2-"مِنْ" حرف جرّ.

ثم وجه كلا الأمرين، ذلك على النحو الآتي:

- أن يكون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (النساء: 28) .

- أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾ . (النمل : 19) .

- في أمثلة لا ضابط لها نحو قولهم : (دعوت الله سميعا) . (ينظر : شرح ابن عقيل : 244/2)

(1) الكهف : 1 .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة (مص.س)، 42 .

(3) يوسف : من الآية 23 .

(4) التحرير والتنوير : 250/12 .

(5) سورة مريم: 24 .

الوجه الاول: "من" اسم موصول، إذ قال: "(من تحتها) هو جبريل (عليه السلام). قيل: كان يقبل الولد كالقابلة. وقيل: هو عيسى وهي قراءة[1] عاصم وأبي عمرو. وقيل: "تَحْتَها" أسفل من مكانها، كقوله تعالى: (تجري من تحتها الانهار)[2]، وقيل: كان أسفل من تحت الأكمة، فصاح بها لا تحزني"[3].

فعلى هذا الوجه تكون (مَنْ) اسماً موصولاً، وتعرب على أنها فاعل النداء، وهو عيسى (عليه السلام)[4]. على تقدير: "فناداها الذي تحتها"، وكان أبو زرعة قد ذكر ذلك بقوله: "قرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر: (فناداها مَنْ تَحتَها) بفتح الميم والتاء، جعلوا (مَنْ) اسماً وجعلوا النداء له، والمعنى: "فناداها الذي تحتها" وهو عيسى، و"تحتها" صلة "من"، وحجتهم ما روى عن أُبي بن كعب، قال: الذي خاطبها هو الذي حملته في جوفها".

وتابعه مكى في مثل هذا الرأي، إذ قال: "فأمّا من فتح الميم من "مَنْ" فإنه جعل (من) هو الفاعل، وليس في "فناداها" ضمير فاعل. و"مَنْ" في هذه القراءة هو عيسى (عليه السلام)؛ لأنه هو الذي أسفل منها فوقعت من للخصوص في هذا، وأصلها أن تكون للعموم"[5].

وكان الزجاج قد ذهب إلى أن المنادى هو عيسى (عليه السلام)، فقال: "ومن قرأ (مَنْ تَحتَها) عنى عيسى (عليه السلام) "[6].

وفاعل النداء عند الفرّاء هو الملك في كلتا القراءتين، إذ قال: " وقوله: (فناداها مِنْ تَحتِها)، و (ناداها مَنْ تَحتَها) وهو الملك في الوجهين جميعاً، أي: فناداها جبريل مِن تحتها، وناداها مَن تحتها: الذي تحتها"[7].

---

(1) قراءة ابن كثير وابي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، ينظر: السبعة في القراءات: 408 .

(2) البقرة/ 25 .

(3) الكشاف: 14/3.

(4) ينظر: الكشف: 87/2.

(5) مكي، مشكل إعراب القرآن(مص.س): 451/2.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 325/3.

(7) الفراء، معاني القرآن،(مص.س): 165/2.

الوجه الثاني: "مِنْ" حرف جرّ، ذكره الزمخشري بقوله:

"وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص (مِنْ تَحتِها)[1] وفي ناداها ضمير الملك أو عيسى، وعن قتادة الضمير في تحتها للنخلة، وقرأ زرّ و علقمة : "فخاطبها من تحتها "[2]

فقوله تعالى:(من تحتها) جاءت فيه "مِنْ" حرفاً خافضاً للظرف "تحتها" وهي الحجة التي ساقها ابن خالويه لمن كسر الميم والتاء، وتبعه مكي في ذلك[3].والهاء في "فناداها" فاعل[4].

ونجد أنه قد اختلفت الروايات عن السلف الصالح بشأن المنادي أهو جبريل أم عيسى عليهما السلام؟[5]

قالت طائفة: إنّه جبريل (عليه السلام)، وعلى رأسها ابن عباس(رضى الله عنهما) ، ومن ثم عمرو بن ميمون الأودي،و الضحّاك و قتادة و السُّدي و سعيد بن جبير في احدى الروايتين عنه وعلقمة[6].

وأخرى قالت: إنّه عيسى (عليه السلام) وهم أبي و مجاهد و الحسن و سعيد بن جُبير في الرواية الأخرى عنه[7].

وخلاصة هذه المسألة الملبسة، أنّ الذي قرأ بكسر الميم من "مِنْ" كان المنادى عنده هو الملك –جبريل–و" من قرأ (مِنْ تَحتِها) عنى به الملك"[8].

وهناك جمع من النحاة والمفسرين يجيز أن يكون المنادى إمّا جبريل وإمّا عيسى على قراءة من قرأ بكسر الميم من "مِنْ"، وهو ما ذهب إليه كل من أبى البقاء العكبري، والقاسمي[9].

(1) قراءة نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف، ينظر: السبعة في القراءات: 409.
(2) الكشاف 14/3.
(3) ينظر: الحجة /ابن خالويه:212، والكشف: 86/2.
(4) ينظر: البحر المحيط:183/6
(5) ينظر: جامع البيان: 67/16-68.
(6) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(مص. س)، 93/11،
(7) ينظر: الأندلسي، البحر المحيط(مص.س)، 183/16.
(8) معاني القرآن واعرابه: 325/3.
(9) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 451/2.

أما المنادى فيبدو لنا أنه عيسى (عليه السلام)؛ وذلك لأنّ موضع الولادة موضع اللون والنظر إلى العورة وذلك لا يليق بالملائكة[1]. ولو كان المنادى ملكاً لناداها من علوٍ أي من الجهة المتنزل منها وليس من أسفل منها. وهذا لا يكون إلا من الوليد، وهو سيدنا عيسى بن مريم (عليه السلام) [2].

المبحث السادس
أمن اللبس في الرتبة

ارتبط مفهوم التقديم عند النحاة بالعناية والاهتمام ، إلا أنّ العناية قد تفقده بذلك قيمته، ذلك لأنّ التقديم لا يأتي لإبراز الفائدة من الكلام، أو عدم الفائدة، وإنما يأتي لتمييز المعاني المختلفة التي تدور في ذهن السامع، والتي يريد إيصالها إلى المستمع.

فالتقديم والتأخير من أهم الميزات التي أتاحها الإعراب للّغة العربية، ولولاه لما استطاع الدارس تمييز الفاعل والمفعول، وبالتالي يحدث اللبس، ومن خلال هذا يمكن توضيح بعض المواضع المشكلة في القرآن الكريم ومدى تبيين الخلل الذي يحصل في التقديم والتأخير.

من ذلك قوله تعالى: {**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلوبِهِم وعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ**}.[3]

إذا كان الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم.[4]

قد يخالف التركيبُ الأصل فيقدّم الخبر ويؤخر المبتدأ، فـــــ(غشاوة): مبتدأ مؤخر غير مختص، لا يجوز تقديمه على الخبر، ولو تأخر عنه لتوهم أنه صفة، فالتزم تقديم الخبر دفعا لهذا الالتباس، والغشاوة: أي الغطاء تكون على البصر، قال ابن جرير: "ومن نصب غشاوة

(1) ينظر: التفسير الكبير: 204/21.
(2) ينظر: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري (رسالة ماجستير): 107،106.
3-سورة البقرة، الآية6.
4-رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ص235.

يحتمل أنه نصبها بإضمار فعل تقديره: (وجعل على أبصارهم غشاوة)، ويحتمل أن يكون نصبها على الاتباع على محل "وعلى سمعهم." [1]

"وعلى سمعهم": معطوفة على قوله "على قلوبهم"؛ وأن قوله "على أبصارهم" والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو "غشاوة". وسوّغ الابتداء بالنكرة فيه اعتمادها على الجار والمجرور قبلها، ولذلك يجب تقديم الخبر هنا؛ لأنه هو الذي سوغ الابتداء بالمبتدأ، ومن هنا يأتي اللبس فتلزم الرتبة لئلا يتوهّم العكس فيذهب القصد.

ومثل ما تقدم قول الله تبارك وتعالى: {**مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**}[2]، إذ المعنى أنه صلى الله عليه وسلم منحصرة صفته في الرسالة، ولو تقدم الخبر وقيل: "ما رسول إلا محمد" لفسد المعنى، وانعكس القصد، لأن صفة الرسالة تصبح منعكسة على الرسول صلى الله عليه وسلم مع أنها في حقيقة الأمر ليست كذلك، لأنها شاملة له ولغيره من رسل الله ، فقصرها عليه ملبس.[3]

إذا تقدم المبتدأ على ظرف ينشأ التباسُ الخبر بالنعت، مثال ذلك: (رجل عندك) ، يتوهم السامع أن هذا نعت ، وظل في انتظار الخبر. فتأخيره يوهم كونه نعتا وتقديمه يؤمن معه ذلك [4].

كذلك إذا تقدم المبتدأ على الجار والمجرور مثل: (لمرأة في الدار)، لا يجوز؛ لأن الإخبار عن غير معين ملبس، فقد نقل ابن عقيل إجماع النحاة على منع تقديم المبتدأ في الحالات السابقة (ظرف مختص/ جار ومجرور) لعدم التسويغ، فإن كان للنكرة مسوغ للابتداء أمنَ اللبس فجاز الأمران.[5]

ومثال ذلك قوله تعالى: {**وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**}.[6]فجاءت "مسمى" نكرة فكان الظاهر في الظرف، وذلك أنه خبر لا صفة. "مسمى" : صفة لأجل مرفوعة بالضمة المقدرة على الألف، وسبب آخر لعدم تأخير المبتدأ هو أن الكلام منقول من كلام آخر،(ثم قضى أجلا وأجل

1-ابن كثير أبو الفداء اسماعيل بن عمر (ت774ه)، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، (د.ت)، (د.ب)، 176/1.

2-سورة آل عمران، الآية 144.

3- ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 4،1984/109_110.

4-ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،300/1.

5-ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 301.

6-سورة الأنعام، الآية 2.

مسمى عنده)، فلما عدل بالكلام عن العطف الإفرادي لمييز بين الأجلين رفع الثاني بالابتداء، وأقر بمكانه من التقديم؛ لأن معنى الأجل الأول: الموت ، والثاني: أجل القيامة، وقيل الأول ما بين الخلق والموت ، والثاني ما بين الموت والبعث.[1]

1- ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،239/3.

الخاتمة

لقد تمّ بِفَضْلِ اللهِ وعَوْنِه إتمامُ هذا البحث، و لم يَكُنْ بمقدُورِنا بأَيّ حالٍ من الأَحوالِ أنْ نُحيطَ بجميعِ جوانبه نَظَراً لِتَشَعّبِهِ ودِقّتِهِ . فَاللبسُ النحوي ، والمشكل في القرآن الكريم من أَجَلّ القَضَايا التي شَغَلَتْ بالَ القُدماء والمحدَثِينَ، وكانتْ مجالاً خِصْباً لدراسة النص القرآني وتدبّر آياته ، النصُّ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لإثراءِ الدّرسِ النحوي والفِكْرِ اللّغويّ .

وها نحن نحطّ رحالَنا على أَعْتابِ الصّفحةِ الأَخيرة لِنُسَجّلَ أَهَمّ ما تَوَصّلنا إليه من نتائج :

1. أنّ اللبس هو أن يتبادر إلى ذهن المتلقي خلاف المراد أو غيره لا على سبيل إرادتهما معا.
2. اللغة وسيلة للاتصال غايتها الإفادة والفهم، واللّبس عارض عليها فاللغة الملبسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام.
3. اللبس ظاهرة لسانية وهو موجود في اللغات كلها، وبما أن اللغة العربية لا تقره سعت لإزالته أينما وُجد.
4. لم يخصص علماء العربية القدامى مجالا أو بابا لدراسة ظاهرة اللبس في اللغة العربية إلاّ ما جاء متناثراً في الكتب، أو ما جاء في الأشباه والنظائر بعنوان "اللبس محذور" للسيوطي أو ما خصّه الزركشي بجزء بسيط في كتابه البرهان في علوم القرآن عنونه ب"إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنّه غير المراد"، وذلك لأن العرب كانت تنطق على سجيتها لغة صحيحة سليمة إلا فيما ندر.
5. أفرد بعض الباحثين المحدثين لظاهرة اللبس بحوثهم ودراساتهم من بينهم تمّام حسّان حيث خصّص لها جزء في معظم كتبه، ومهدي أسعد عرار وعبد الفتاح الحموز...
6. حصول اللبس في التركيب النحوي هو الانفلات بعيداً عن القواعد وتحررها من سلطتها،لذا تمّ تقييد اللبس بالأمن من أجل سلامة المعنى.

7. الخلط الحاصل بين اللبس والمصطلحات المشابهة له ولاسيما الإبهام والغموض حيث حاولنا إظهار بعض الفروقات بينهم ولو بجزء يسير، وقد تباينت استخدامات القدامى لمرادفات اللبس للدلالة على مصطلح اللبس نفسه تباينًا جليًا بين نحوي وآخر .
8. كما أبنا في البحث أن اللبس واقع في مختلف المستويات اللغوية(الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي المعجمي) وغير اللغوية (السياقي ، الأسلوبي).
9. تمثل محور الدراسة في هذا البحث اللبس التركيبي حيث تعرضنا لبعض مواطن حدوثه والمتمثلة في العلامة الإعرابية والرتبة ومرجع الضمير، ثم أبنا عن طرق أمن اللبس في هذه المواطن، فما يكون جالبا للبس هو نفسه يكون وسيلة للإبانة وأمن اللبس.
10. يعد وجود العلامة الإعرابية بوصفها الملحظ الشكلي _ظهورها على أواخر الكلم_ الذي يؤديه دخول العامل على التركيب النحوي مؤشراً على المعنى كالفاعلية والابتداء و المفعولية، ففي ضوئها تتمايز المعاني المختلفة للأبواب النحوية،إذ لم نقل أنها تمثل القرينة الوحيدة للدلالة على المعنى.
11. يمكن أن تهدر العلامة الإعرابية في بعض المواضع من الكلام وذلك اعتماداً على أنّ الكلام يفهم بدونها بعبارة أخرى أنّ العلامة الأعرابية تهدر إذا أمن اللّبس.
12. تعد الرتبة أحد ركائز التركيب النحوي، وقد لقيت اهتمام النحويين منذ عصر سيبويه وأي انحراف عنها يؤدي إلى انحراف معنى التركيب،لذا جعل النحاة للكلام مواقعا ورتباً فيأتي بعضها أسبق من بعض، فحظيت العمدة بالترتيب الأولي ثم تليها الفضلة .
13. تنقسم الرتب في اللغة العربية إلى قسمين:الرتب المحفوظة (الملتزمة) والرتب غير المحفوظة(غير الملتزمة)، وهذه الأخيرة نالت اهتمام النحاة لما يحصل فيها من التقديم والتأخير الذي يأتي لتمييز المعاني المختلفة التي تدور في ذهن المتكلم والتي يريد إيصالها إلى السامع.

14. تزداد أهمية الرتبة في التركيب النحوي عند غياب العلامة الإعرابية ذلك أن الحركة الإعرابية تحدد لكل لفظة موقعها الخاص في التركيب وبغيابها يعدل التركيب إلى الرتبة لبيان المعنى.

15. الضمائر بشكل عام لا تخلو من الإبهام والغموض على اختلافها(المتكلم والمخاطب والغائب) لذا لا بد من لها من شئ أو اسم يزيل إبهامها ويقوم بتفسير الإبهام الحاصل فيه. فضمير المتكلم والمخاطب معلومان معروفان عند السامع وذلك لتقيُّدهما بالحضور والمشاهدة _وجود صاحبهما أثناء الكلام_أمّا ضمير الغائب فهو غامض مبهم _صاحبه غير معروف_لذا لابد من وجود مرجع أو مفسِّر يفسر ويوضِّح المراد من الضمير.

16. ذكر المرجع الذي يعود عليه الضمير شرط لاستقامة الكلام وبيانه،ويكون هذا المرجع متقدما عليه لفظا ورتبة ومصرحا به وهو الأصل_ يعود على ما قبله_ لكنه قد يخالف الأصل ويعود على ما بعده إذا أمن اللبس ولا يصرح بلفظه.كما يجوز عدم المطابقة عند أمن اللبس لأن الأصل فيه المطابقة بينه وبين مرجعه.

17. أنّ علامات أمن اللبس في التركيب ورفعه كثيرة منها: إظهار الحركة الإعرابية وتغييرها ،التزام الرتبة، التأكيد بالضمير...ولعل ما يمكن أن نأمن به اللبس هو تضافر هذه القرائن مع بعضها بالإضافة إلى قرائن أخرى.

ومما لاشك فيه أنّ هناك نتائج أخرى يمكن أن نستخلصها من البحث.

وأخيراَ ما نبرأ أنفسنا،إنّ النفس لأمارة بالسوء،إلاّ ما رحم ربنا وأسأل الله جلت قدرته أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه وأن يوفقنا لسبل الصلاح والحمد لله حمداً كثيراً طيبا مباركا.

المصادر و المراجع [1]

القرآن الكريم

أولاً: المصادر

(أ)

- **ابن الأثير ضياء الدين:**

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية ،بيروت،1995.

- **الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت 215هـ) :**

– معاني القرآن ، تحقيق : فائز فارس، طبعة الكويت ، ط2 ، 1401هـ1981م.

- **الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت905هـ) :**

– شرح التصريح على التوضيح أو (التصريح بمضمون التوضيح في النحو) ، إعداد : محمد باسل العيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000 م .

- **الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ) :**

– شرح الكافية في النحو، تحقيق:محمد نور الحسن وآخرين،دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،لبنان،ط1، 2005م.

–شرح شافية بن الحاجب ، تح محمد نور الحسن، محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية ،بيروت،1982.

- **الأشموني ، أبو الحسن علي نور الدين (ت 929هـ) :**

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك) ، تحقيق : محمد محيي الـــدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1375 هـ1955 م .

- **الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشر(ت370ه):**

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط4، (د.ت).

- **ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن(ت 577هـ) :**

– أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان،ط1، 1997.

- **الأنصاري، جمال الدين بن هشام(ت761هـ) :**

–ألغاز ابن هشام،تحقيق:أسعد خضير،مؤسسة الرسالة ،بيروت،لبنان،(دط)،(دت).

(1) لا يُعتدُّ بكلمة " ابن " و " أبو " و" أل " ، ويكون ترتيب أسماء الأعلام القدماء بحسب ما اشْتُهِروا به من ألقاب أو كنى ، والمحدَثِينَ بحسب الكنى .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي للطباعة ، بيروت ، لبنان (د/ط) .

- شرح شذور الذهـــب في معرفة كلام العرب، تحـــقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق ، 1984.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق وشرح : مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر،بيروت،لبنان،ط1، 1992.

- **الأنطاكي محمد:**

المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها،دار الشروق ،بيروت،ط3،(دت).

)

- **ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم(ت 728هـ) :**

- مجموع الفتاوى، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، طبع مجمع الملك فهد،1416ه،13.

(ج)

- **الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471هـ) :**

-أسرار البلاغة ، تعليق : محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1409هـــ1988م .

-دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه:محمود محمد شاكر،دار المدني جدة،ط1، 1413ه-1992م. .

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحـــقيق : كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، دار الرشيد، عمّان، الأردن، 1982 م .

- **ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ) :**

- الخصائص ، تحقيق : محمّد علي النجّار ، دار الهدى ،بيروت، ، ط2.

(ح).

.

- **أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت 754هـ) :**

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق : مصطفى أحمد النمّاس ، مطبعة المدني ، القاهـــرة، ط1، 1404هـــ 1984 م .

- البحر المحيط ، تحقيق : عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،1422هـــ 2001م .

(خ)

- **ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ) :**

-الحجة في القراءات السبع، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـــ 1979م ،1.

(ر)

- **ابن رشيق القيرواني أبو علي الحسن(ت456ه):**

العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، سوريا،ط1401،5ه1981م.

- **الرقيّات ، عبد الله بن قيس :**

-الديوان ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، لبنان (د/ت.ط) .

(ز)

- **الزجّاج ، أبو إسحاق إبراهيم السّرِي (ت 311هـ) :**

-معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ1988م

- **الزجّاجي،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ) :**

-الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 1393هـ 1973م .

- **الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت 794هـ) :**

-البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم،دار التراث، القاهرة، مصر، 1427هـ2006م **الزركلي ، خير الدين (ت 1410هـ) :**

- **الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر(ت 538هـ) :**

-المفصل في علم العربية ، دار الجيل ،بيروت ،لبنان،ط2.

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي محمد معوّض ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1407هـ .

(س)

- **ابن السرّاج ، أبو بكر محمّد بن السري(ت 316هـ) :**

- الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلى ، بيروت ، لبنان ، 1985م .

- **السكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمّد (ت626هـ) :**

- مفتاح العلوم ، تحقيق: أكرم عثمان يوسف ، دار الرسالة ، بغداد ، العراق،1981م .

- **سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) :**

-الكتاب، تحقيق وشرح: محمد عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3 ، 1408هـ1988م.

- **السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ) :**

-الإتقان في علوم القرآن ، تقديم : مصطفى البغا،دار ابن كثير ، دمشق، سوريا، ط1، 1414ه .

-الأشباه والنظائر في النحو،دار الكتاب العربي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، بيروت، لبنان،ط1، 1404هـ

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، صححه : علي البجاوي ، وأبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر ، ط3 (د/ت) .

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط2 ،2006 .

(ط)

- **الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ) :**

-جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مراجعة: أحمد محمد شاكر ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ،مصر(د/ت.ط) .

(ع).

- **العجلي ، أبو النجم الفضل بن قدامة(ت 130هـ) :**

-الديوان ، جمع وشرح : محمد أديب عبد الواحد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، 1427هـ2006م .

- **العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت 395هـ) :**

-الفروق في اللغة ،، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر،(دت)،(دط). دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، 1403هـ1983م .

- **ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي(ت 546هـ) :**

-المُحَرّرُ الوجيزُ في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1422هـ2001م .

- **ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (ت 769هـ) :**

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ،مصر،1964..

- **العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ**

-التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 1396هـ1976م .

(غ)

- **الفرّاء ، أبو زكريا يحي بن زياد (ت) :**

-معاني القرآن ، تحقيق : محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1403هـ 1983م .

(ق)

- **ابن قتيبة ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم (ت 276هـ) :**

-تأويل مشكل القرآن، تحـقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث ، القاهرة، مصر، ط 2، 1393 هـ1973م

القرطبي ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد (ت 671هـ) :

-الجامع لأحكام القرآن ، تصحيح: عبد العليم البردوني، إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2 (د.ت).

لبنان (د/ت) .

(ك)

- **ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت 774هـ) :**

-تفسير القرآن العظيم ، تقديم : يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1 ، 1407هـ

(م)

- **ابن مالك ، جمال الدّين محمد بن عبد الله(ت 672هـ)**

-شرح التسهيل ، تحـقيق :عبد الرحمن السيّد ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة(د/ت) .

- **المُبرّد ، أبو العبّاس محمّد بن يزيد(ت 285هـ) :**

-المقتضب ، تحـقيق : محمّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان (د/ت) .

- **ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى (ت 324هـ) :**

-السبعة في القراءات،تحقيق :شوقي ضيف، دار المعارف ،القاهرة ،مصر،ط2، 1402هـ.

- **مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ):**

-مشكل إعراب القرآن، تحقيق : حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة، دمشق، سوريا، ط1، 1424هـ2003م .

(ن)

(ي)

- **ابن يعيش ، موفق الدّين يعيش بن علي (ت 643هـ) :**

-شرح المفصّل ، تقديم ووضع الهوامش: بديع إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ2001م.

ثانياً : المراجع

(أ)

- **إبراهيم مصطفى :**

-إحياء النحو ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1992م .

(ج)

- **الجواري أحمد عبد الستار(ت1988م) :**

-نحو التيسير ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ط2 ، 1984م .

(ح)

- **حجازي محمود فهمي :**

-علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية)، وكالة المطبوعات، الكويت ، 1973م .

- **حسّان تمّام :**

اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة،مصر، 2007، ط1.

البيان في روائع القرآن ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1420هـ 2000م .

الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر ،ط2000،1.

اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب ، 1994م .

مقالات في اللغة والأدب،عالم الكتب،القاهرة ،مصر،ط1،ج2006،2.

- **حلمي خليل :**

العربية والغموض،دار المعرفة الجامعية،مصر،2013.

- **حماسة محمد عبد اللطيف :**

-بناء الجملة العربية , دار غريب ، القاهرة , مصر (د/ط) , 2003م .

(خ)

- **خطابي محمد:**

لسانيات النص،مدخل لانسجام الخطاب،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، المغرب،2006م.

(س) .

- **السامرائي فاضل صالح :**

-الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، منشورات المجمع العلمي،بغداد،1998.

- **ابن عاشور محمد الطاهر :**

262-تفسير التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر، تونس ، 1984م .

- **عباس حسن :**

-النحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط5 ، 1975م .

- **عرار مهدي أسعد :**

ظاهرة اللّبس في العربية جدل التواصل التفاصل، دار وائل، عمان، 2003، ط1.

(م)

- **المتوكل أحمد:**

المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2006، ط1.

- **المخزومي مهدي :**

-في النحو العربي : نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

- **أبو المكارم علي :**

- أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية،مطابع دار القلم،بيروت،1973 .

(ن)

- **النحاس مصطفى:**

من قضايا اللغة ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1995، ط1.

ثالثاً : المعاجم والقواميس

- **الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد(ت 370هـ) :**

-تهذيب اللغة ، تحقيق : مجموعة من العلماء ، الدار المصرية للتأليف ، القاهرة ، 1967م .

- **التهانوي :**

-كشاف اصطلاحات الفنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998م .

- **الجرجاني ، علي بن محمّد بن شريف (ت 816هـ) :**

-معجم التعريفات ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة ، مصر الجديدة، القاهرة، 2004م

- **الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد :**

- تاج اللغة وصحاح العربية " الصحاح " ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط4، 1990م .

- **ابن فارس ، أبو الحسين أحمد(ت 395هـ) :**

-معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان،ط1، 1399هـ1979م

- **الفراهيدي ، الخليل بن أحمد :**

-معجم العين ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ2003م .

- **الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني :**

-الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أعده للطبع ووضع فهارسه : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط4 ، 1998 م .

- **ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم :**

-لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان (د/ت) .

-المعجم الوسيط، العربية، دار مجمع اللغة إحياء التراث الإسلامي،دولة قطر(د.ت.ط).

- **مجدي وهبة، كامل المهندس:**

-معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ط2.

رابعاً : الرسائل الجامعية

- **الأشولي،محمد أحمد عبد الله:**

الإبهام في الدرس النحوي، رسالة دكتوراه،جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،2010.

- **خورشيد بكر عبد الله :**

أمن اللّبس في النحو العربي (دكتوراه– مخطوط) ، جامعة الموصل ، العراق، 2006م .

- **عمر سعيد محمد سعيد:**

ظاهرة الغموض عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني في الصور والتراكيب، رسالة دكتوراه،جامعة الخرطوم،2007.

خامساً : البحوث المنشورة في الدوريات والمجلات العربية

- **إبراهيم محمّد عبد الله:**

القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، مجلة التراث العربي، العدد:101، 2006.

- **البسومي حسين محمد علي:**

منهج العلاقات الدلالية في فك اللبس الدلالي في اللغة العربية حاسوبيا، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 12، أبريل، 2015

- **جراري راشد أحمد:**

التوهم دراسة في كتاب سيبويه،المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد:66،1999.

- **الحسامي أنعم عبد المالك عبد الوهاب:**

الأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه(من خلال شرح الرضي على الكافية)، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد31: يوليو_ ديسمبر، 2010.

- **الشلوي بريكان بن سعد:**

اللبس أسبابه وطرق اجتنابه في التقعيد الصرفي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها،العدد: 6،رجب 1432هـ_يونيو 2011.

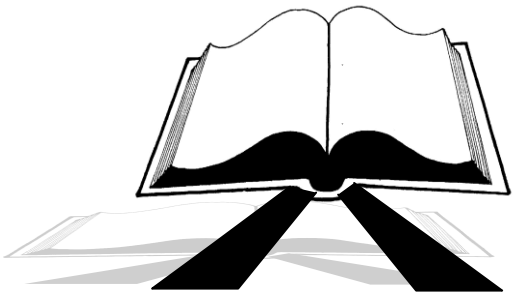

فهرس الآيات القرآنية

م	السورة	الآيـــة الكريمـــة	رقمها	موضعها في البحث
2		﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾	187	17
	البقرة	﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾	124	49
		﴿قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾	61	56
		﴿تجري من تحتها الانهار﴾	25	70
		﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلوبِهِم وعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ﴾	6	73
3	آل عمران	﴿مَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولٌ﴾	144	74

4	النساء	﴿ أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾	82	45
6	الأنعام	﴿ولَلبَسنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبُسُونَ﴾	09	16
		﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾	02	75
11	هود	﴿باسم الله مجراها ومرساها﴾	41	40
12	يوسف	﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾	15	54
		﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾	17	55
		﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾	23	69
13	الرعد	**﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾**	29	68
18	الكهف	**﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا ﴾**	01	69

19	مريم	﴿فناداها مِنْ تَحتِها ألّا تحزني قد جعل ربُّــك تحتك سريّــاً﴾	24	70
20	طه	قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ	62	58
		فتنازعوا أمرهم بينهم وأسرُّوا النّجوى، قــالوا إنّ هذانِ لسَحِرانِ يريدانِ أن يخرجاكم من أرضــكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى	62/ 63	58
21	الأنبياء	﴿وَتَاللَّهِ لاكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ * فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾	57/ 58	65
23	المؤمنون	﴿وقل ربي أنزلني منزلًا مباركًا﴾	29	40
25	الفرقان	﴿هو الذي أرسل الرياح نشراً بين يدي رحمته وأنزلنا من السماء ماءاً طهورا لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه ممّا خلقنا أنعاماً وأناسي كثيرا﴾	49	65
		﴿ و لَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا * وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا * فَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾	50/ 52	64
35	فاطر	﴿من كان يريد العزّةَ فللّه العزّةُ جميعاً إليه يصــعدُ الكلمُ الطيّبُ والعملُ الصالحُ يرفعه. والذين يمكرون السيئات لهم عذابٌ شديدٌ. ومكرُ اولئك هو يبور﴾	10	63

37	الصافات	﴿وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ ﴾	113	50
40	غافر	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	60	68
46	الأحقاف	﴿أذهبتم طيباتكم﴾	20	41
57	الحديد	﴿ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾	26	50
78	النبأ	﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾	10	17
111	المسد	﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾	02	39

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الشكـــر والتقديـــر	...
مقدمـــــــة	أ-ج
التمهيد:التركيب النحوي.....	(2-14)
المبحث الأول:معنى التركيب في اللغة والاصطلاح	(4-2)
المبحث الثاني:موقع الجملة من التركيب.....	
المبحث الثالث:تأليف التركيب النحوي.....	8-5 14-9
الفصل الأول : ظاهرة اللّبس بين القدامى والمحدثين	(15-42)
المبحث الأول:اللّبس بين اللغة والاصطلاح.....	(15-42)
المبحث الثاني:ألفاظ مرادفة لمصطلح اللّبس.....	19-28
المبحث الثالث:اللّبس عند اللغويين المحدثين.....	29-34
المبحث الرابع:المواضع التي يكون فيها الكلام ملبساً.....	35-42
الفصل الثاني : أمن اللّبس التركيبي في النّص القرآني.....	(44-73)
المبحث الأول:هل في القرآن لبس؟.....	44-47
المبحث الثاني:أمن اللبس في العلامة الإعرابية.....	47-50
المبحث الثالث:أمن اللبس في حذف التركيب.....	51-56
المبحث الرابع:أمن اللبس في "أنْ" و"إنّ"	57-65
المبحث الخامس:أمن اللّبس في الاسم الموصول.....	66-71
المبحث السادس:أمن اللبس في الرتبة.....	71-73
الخاتمة :	75-77
الفهارس العامة	(78-99)
فهرس الآيات القرآنية	80-83
قائمة المصادر والمراجع	85-94
المحتويات	96-97